الملحق الاعلامي

2023-2022

مركز القدس

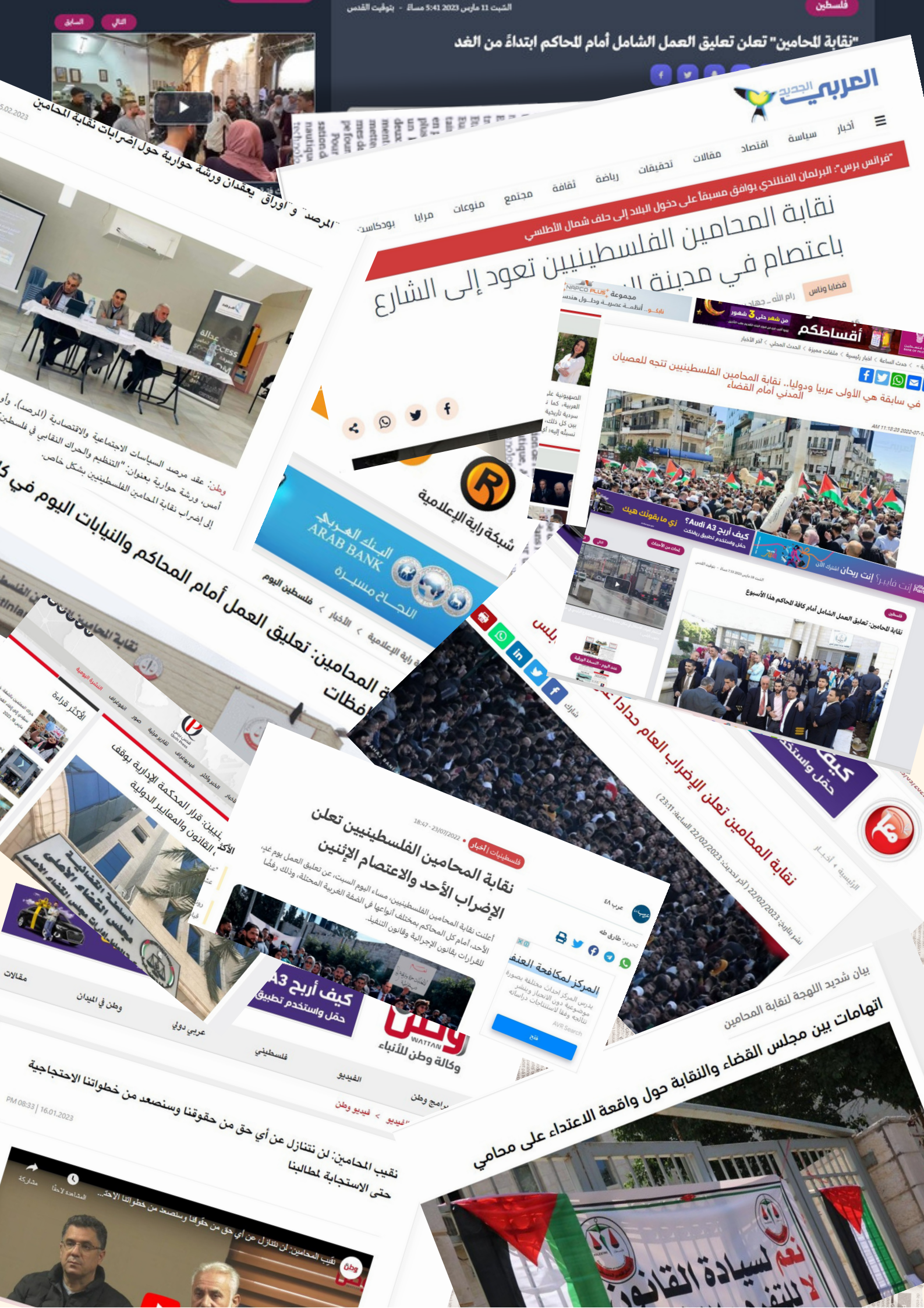
"نقابة المحامين" تعلن تعليق العمل الشامل أمام المحاكم ابتداءً من الغد
السبت 11 مارس 2023 5:41 مساءً - بتوقيت القدس
فلسطين
التالي
السابق
العربي الجديد
أخبار
سياسة
اقتصاد
مقالات
تحقيقات
رياضة
ثقافة
مجتمع
منوعات
مرايا
بودكاست
"فرانس برس": البرلمان الفنلندي يوافق مسبقاً على دخول البلاد إلى حلف شمال الأطلسي
نقابة المحامين الفلسطينيين تعود إلى الشارع
باعتصام في مدينة ال
فضايا وناس
وطن: عقد مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)، وأو
أمس، ورشة حوارية بعنوان: "التنظيم والحراك النقابي في فلسطين
إلى إضراب نقابة المحامين الفلسطينيين بشكل خاص.
شبكة راية الإعلامية
البنك العربي
ARAB BANK
النجاح مسيرة
فلسطين اليوم
الأخبار
في سابقة هي الأولى عربيا ودوليا.. نقابة المحامين الفلسطينيين تتجه للعصيان المدني أمام القضاء
أقساطكم
من شهر حتى 3 شهور
كيف أربح Audi A3؟
حمّل واستخدم تطبيق يطلعت
أي ما بقوتك هيك
إنت ريحان
اشترك الآن
إنت فايز؟
نقابة المحامين: تعليق العمل الشامل أمام كافة المحاكم هذا الأسبوع
فلسطين
نقابة المحامين تعلن الإضراب العام حدادا
نشر بتاريخ: 22/02/2023 (آخر تحديث: 22/02/2023 الساعة: 23:1)
الرئيسية
أخبار
نقابة المحامين: تعليق العمل أمام المحاكم والنيابات اليوم في ك
نقابة المحامين: تعليق العمل أمام المحاكم
فلسطينيات | الخبار
نقابة المحامين الفلسطينيين تعلن الإضراب الأحد والاعتصام الإثنين
18:47 - 23/07/2022
أعلنت نقابة المحامين الفلسطينيين، مساء اليوم السبت، عن تعليق العمل يوم غد الأحد، أمام كل المحاكم بمختلف أنواعها في الضفة الغربية المحتلة، وذلك رفضا للقرارات بقانون الإجرائية وقانون التنفيذ.
عرب ٤٨
تحرير: طارق طه
المركز لمكافحة العنف
يدرس المركز إحداث مختلفة بصورة موضوعية دون الانحياز وينشر نتائجه وفقا لاستنتاجات دراساته
فتح
AVR Search
الأكثر قراءة
النشرة اليومية
مقالات
وطن في الميدان
عربي دولي
فلسطيني
الفيديو
برامج وطن
وكالة وطن للأنباء
WATTAN
كيف أربح A3
حمّل واستخدم تطبيق
فيديو > فيديو وطن
PM 08:33 | 16.01.2023
نقيب المحامين: لن نتنازل عن أي حق من حقوقنا وسنصعد من خطواتنا الاحتجاجية حتى الاستجابة لمطالبنا
المشاهدة لاحقاً
مشاركة
نقيب المحامين: لن نتنازل عن أي حق من حقوقنا وسنصعد من خطواتنا الاحتـ...
بيان شديد اللهجة لنقابة المحامين
اتهامات بين مجلس القضاء والنقابة حول واقعة الاعتداء على محامي
نعم لسيادة القانون
لا للتفرد

أخبار • 18:47 - 23/07/2022
عملية التعليمية
بسبب رسوم المحاكم
نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين
Palestinian Bar Association
نقيب المحامين: الحكومة تتنصل من الاتفاقيات وتسعى لتدمير النقابة
16 يناير 2023 , الساعة 18:28 بتوقيت القدس
عاشور خلال اجتماعه بشركاء دولي
نقابي مهني قانوني حر
إنت ربحان
تعلن الإضراب العام حدادا على جريمة نابلس
22/02/2023 الساعة: 23:11
شارك
وفد من النضال
كيف أربح Audi A3؟
حمّل واستخدم تطبيق ريفلكت
الحدث
الرئيسية
حدث الساعة
الحدث الاقتصادي
الحدث الاسرائيلي
الحدث ليت
تدوين
وثائق الحدث
تعديل قانون الإجراءات الجزائية
من رمضان للعيد
من شهر حتى 3 شهور
أجلوا أقساطكم
بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE
الرئيسية » حدث الساعة » أخبار رئيسية » آخر الأخبار
نقيب المحامين: في جعبتنا الكثير من الإجراءات
AM 10:37:45 2022-07-15
أمان: الوضع الخطير الذي وصلت له منظومة العدالة سببه غياب "التشريعي"
نشر بتاريخ: 28/07/2022 (آخر تحديث: 28/07/2022 الساعة: 13:20)
شارك
تأبين الشهيد المحامي محمد حسن عساف
شؤون فلسطينية
نقابة المحامين تطلق مرصد

انتخابات نقابة المحامين الفلسطينيين لدورة 2022-2025

14/5/2022

PALESTINIAN BAR ASSOCIATION

مجلس نقابة المحامين الجديد ينتخب نقيب المحامين للدورة (2022-2025)

انتخب مجلس نقابة المحامين الفلسطينين الجديد، مساء اليوم الثلاثاء ، المحامي سهيل عاشور نقيبا للمحامين الفلسطينيين .
وكان مجلس نقابة المحامين الجديد والمكون من 9 أعضاء في مركز القدس و6 أعضاء في مركز غزة، قد عقد جلسته الأولى، لبحث انتخاب نقيب المحامين الفلسطينيين لهذه الدورة.
وتم عقد الاجتماع عبر الدائرة المغلقة (الفيديو كونفرنس)، ووفقا للأصول القانونية، وترأس الجلسة المحامي صافي الدحدوح ، وهو الأكبر سنا في الأعضاء.
وعقد الاجتماع بحضور أعضائه في مركز القدس، وهم: المحامي سهل عاشور والمحامي فادي عباس والمحامي سعد سليم والمحامي أمجد الشلة،والمحامي أحمد عصا والمحامية راوية أبو زهيري والمحامي محمد الهريني والمحامي داود الدرعاوي والمحامي لؤي أبو جابر.
وفي مركز غزة حضر كافة الأعضاء، وهم: المحامي صافي الدحدوح والمحامي زياد النجار والمحامي علي الدن والمحامي عبد العزيز الغلاييني والمحامي مظهر الحسنات والمحامية هالة الشريف.
وتم التصويت لمنصب نقيب المحامين المحامي سهيل عاشور والمحامي فادي عباس على أن يتولى الفترة الأولى المحامي سهيل عاشور والفترة الثانية للمحامي فادي عباس للدورة (2022-2025) وذلك بالأغلبية.
بدورة شكر المحامي سهيل عاشور أعضاء الهيئة العامة ومجلس النقابة المنتخب على الثقة الكبيرة التي أولوها له على إنتخابه نقيبا للمحامين الفلسطينيين مؤكد أن العمل بين مركزي النقابة سيكون بصورة متواصلة لمتابعة أوضاع مهنة المحاماة مؤكدا ان مجلس نقابة المحامين مركز القدس سوف يتوجه إلى غزة من أجل عقد لقاء موسع والعمل على تعزيز وحدة النقابة من خلال البرامج النقابية المشتركة وتعزيز المواقف الوطنية والعمل على إنهاء الإنقسام.
وفور انتهاء اجتماع المجلس الموسع عقد مجلس نقابة المحامين مركز القدس اجتماع توزيع المهام ،وترأس الجلسة عطوفة نقيب المحامين المحامي سهيل عاشور وقد تم التوافق على المحامي سعد سليم نائبا للنقيب المحامين لمركز القدس والمحامي داود درعاوي أمينا للسر والمحامي لؤي أبو جابر أمينا للصندوق
و عقد مجلس نقابة المحامين مركز غزة اجتماع توزيع المناصب وقد تم التوافق على المحامي صافي الدحدوح نائبا لنقيب المحامين مركز غزة والمحامي زياد النجار أمينا للسر والأستاذ علي الدن أمينا للصندوق.
وتم تكليف باقي أعضاء مجلس النقابة في مركزي القدس وغزة بباقي اللجان حسب القانون.
بدوره أكد المحامي صافي الدحدوح نائب نقيب المحامين لمركز غزة أن النقابة سوف تسعى جاهدة لتعزيز وحدتها والعمل على ارتقاء خدماتها النقابية وذلك للحفاظ على سمو مهنة المحاماة وتعزيز المواقف الوطنية الداعمه للشعب الفلسطيني.

24-5-2022
مجلس النقابة

تسليم واستلام مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين

جرى يوم أمس الأحد مراسم تسليم واستلام مهام مجلس النقابة لأعضاء مجلس النقابة المنتخب لدورة المجلس 2022-2025.

ورحب نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي سهيل عاشور بالحضور، مشيدا بكافة الجهود التي بذلها نقيب وأعضاء المجلس السابق وأضاف أن مجلس النقابة سيعمل على استكمال العمل بكافة المسائل والأمور التي عمل بها المجلس السابق وأكد على أن مجلس النقابة المنتخب هو استكمال للمجالس السابقة وسيكون العمل يداً بيد حتى لتطوير نقابة المحامين وتعزيز مهنة المحاماة وتذليل كافة العقبات التي تواجه الزملاء المحامين، وكل ما يتعلق بالشأن النقابي والشأن العام وفق الصلاحيات الممنوحة لنقابة المحامين بحكم القانون.

وقدم النقيب المحامي جواد عبيدات التهنئة باسم مجلس النقابة السابق لنقيب وأعضاء المجلس المنتخب وتمنى لهم التوفيق في قيادة نقابة المحامين، وأكد على أن كافة أعضاء المجلس السابق على استعداد للعمل جنبا الى جنب مع المجلس الجديد.

وجرى نقاش بين الحضور حول كافة الملفات والمسائل التي تحتاج الى عمل وجهد وكبير من قبل مجلس النقابة المنتخب وتمت مراسم الاستلام والتسليم، وجرى تكريم نقيب المحامين المحامي جواد عبيدات وأعضاء مجلس النقابة السابق.

لقاءات مجلس النقابة

نقيب المحامين يستقبل وزيرة شؤون المرأة في مقر النقابة لبحث سبل التعاون

نقيب المحامين يستقبل رئيس ديوان الرقابة الإدارية والمالية والوفد المرافق

النقابة يلتقي برئيس مجلس القضاء الأعلى

نقيب المحامين يبحث آليات التعاون المشترك مع بعثة الشرطة الأوروبية

يستقبل النائب العام والوفد المرافق لـ

لقاءات مجلس النقابة

نقيب المحامين يستقبل رئيس المحكمة الدستورية

لقاء مجلس نقابة المحامين مع مؤسسات المجتمع المدني

نقيب المحامين يستقبل وزير العدل والوفد المرافق له

نقيب المحامين الفلسطينيين يلتقي بمدير عام الشرطة

خلال لقاء وزير العدل مع نقابة المحامين: الاتفاق على إعادة طرح قرار تعديل لائحة رسوم المحاكم للمناقشة في جلسة

نقابة المحامين تخوض حراكا احتجاجا على القرارات بقانون

نقابة المحامين

القدس عاصمة فلسطين

بيان

نقابة المحامين

جماهير شعبنا الأبي
الزميلات والزملاء فرسان العدل والحرية
تحت شعار الحوار البناء والشراكة الكاملة بين أركان العدالة، أتاح مجلس النقابة كافة الفرص للجهات المعنية، بضرورة الاخذ بعين الاعتبار ملاحظات نقابة المحامين على القرارات بقوانين المذكورة وضرورة عرضها للنقاش المجتمعي لما لها من اثار خطيرة محدقة بالسلم الأهلي وحق الافراد بمحاكمة عادلة والتقاضي امام قاضيهم الطبيعي.
وبعد استنفاذ كافة هذه الفرص والمبادرات وامام حالة التعنت والاصرار على تجاهل المواقف القانونية الرافضة لإنفاذ هذه القرارات بقانون، والتي عبرت عنها نقابة المحامين عبر الكتب والمراسلات لجهات الاختصاص واللقاءات المباشرة مع كافة اركان العدالة والتي قوبلت بالتجاهل والمضي قدما بإنفاذها دون اكتراث او إقامة الاعتبار للحالة الفلسطينية الراهنة وما تعصف بها من تحديات تستلزم الاصطفاف للمواجهة القادمة مع الاحتلال.
ووقوفا من مجلس النقابة امام مسؤولياته الجسام ومسؤوليات نقابة المحامين كجهة اناط بها المشرع الفلسطيني وضمن القانون الناظم لأعمالها الصادر عن المجلس التشريعي في العام 1999 مهمة الدفاع عن مبدأ سيادة القانون والحقوق والحريات العامة، وامام ما تستوجبه هذه المسؤولية من النضال النقابي لمواجهة هذا الصلف والتفرد وإدارة الظهر لمكونات وأركان العدالة وانكار الراي الاخر.
فان مجلس النقابة وباسم جموع المحاميات والمحامين يعلن التصعيد النقابي الهادف الى وقف نفاذ هذه القرارات بقانون وإلغاء اثارها دفاعا عن حقوق وحريات المواطنين ومبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء، مستلهما التفاف ومساندة هيئته العامة والجماهير التي تطالها هذه القرارات المتعسفة، وعليه قرر مجلس النقابة اتخاذ مجموعة من الخطوات الاحتجاجية والتي سيعلن عنها تباعا بشكل يومي تبدأ بما هو آت:
أولا: تعليق العمل الشامل طيلة يوم الاثنين الموافق 4/7/2022 امام جميع المحاكم النظامية والتسوية والعسكرية والإدارية وامام كافة النيابات المدنية والعسكرية والإدارية والدوائر الرسمية وكتاب العدل بما يشمل عدم المثول في طلبات تمديد التوقيف والطلبات المستعجلة واخلاء كافة المحاكم وعدم التواجد فيها ، باستثناء الإجراءات المتعلقة بالمدد القانونية .
ثانيا: عقد مؤتمر صحفي في مقر النقابة مركز القدس \مدينة رام الله، يوم الاثنين الموافق 4\7\2022 الساعة الواحدة ظهرا ودعوة المؤسسات الإعلامية والصحفيين وممثلي مؤسسات حقوق الانسان والمجتمع المدني لتغطية هذا المؤتمر وحضوره.
ثالثا: الاعتصام السلمي بالزي الرسمي (روب المحاماة) على دوار المنارة في محافظة رام الله يوم الثلاثاء الموافق 5\7\2022 من الساعة العاشرة صباحا وحتى الساعة الحادية عشر صباحا ومن ثم التوجه بمسيرة سلمية نحو مقر الرئاسة لتسليم رسالة احتجاجية لفخامة الرئيس ودعوة المواطنين للمشاركة بالاعتصام والمسيرة، وسيتخذ المجلس ما يلزم من خطوات لإنجاح هذه الفعالية.
رابعا: يبقى المجلس في حالة انعقاد دائم للمتابعة.
المجد للشهداء والحرية للأسرى
تحريرا في 03/07/2022
مجلس النقابة/ مركز القدس

نقابة المحامين تنظم وقفة على دوار المنارة وتسلم الرئيس رسالة احتجاج على القرارات بقانون بتارخ 5/7/2022 في محافظة رام الله

5 تموز 2022

الثلاثاء | 10 صباحا

مبنى الرئاسة / رام الله

نقيب المحامين أ. سهيل عاشور

واعضاء مجلس النقابة

يسلمون رسالة احتجاج الى فخامة الرئيس
محمود عباس احتجاجا على قانون
الاجراءات الجزائية وقانون التنفيذ

16 نقابة مهنية واتحاد شعبي تعمل بشكل مشترك

النقابات المهنية والاتحادات الشعبية تدعو لاعتصام مركزي مشترك

إيماناً من النقابات المهنية والاتحادات الشعبية الستة عشر الموقعة على هذا البيان بدورها النقابي الوطني المشترك، وضرورة تصليب عود النضال النقابي، ليكون قادراً على الدفاع عن كرامة المواطنين ومنتسبي هذه النقابات والاتحادات الشعبية، وتعزيز دورها على المستوى الوطني العام في الدفاع عن سيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطة وحق الشعب في الانتخابات الحرة لاختيار ممثليه تحت ظلال مجتمع ديمقراطي حر يؤمن بالتعددية وتسوده العدالة الاجتماعية وقيم الديمقراطية.

وإذ تؤكد النقابات والاتحادات مرة أخرى على عدالة مطالب نقابة المحامين ونقابة المهندسين، وتعلن وقوفها وانخراطها في حراكهم النقابي المهني والمستمر، فقد عقدت النقابات المهنية والاتحادات الشعبية اجتماعها التنسيقي الثاني في مقر نقابة الصحفيين، اليوم الخميس الموافق 4/8/2022 ، وتداولت في آليات دعم وإسناد هذا الحراك، وآليات تطوير العمل النقابي المشترك وتوسيع نطاق وترسيم مذكرة التفاهم التي تضم النقابات والاتحادات المنضوية تحتها لتشمل جميع النقابات المهنية غير المنضوية، ورحب الحضور بنجاح اضراب العاملين في الإسعاف والطوارئ وتحقيق مطالبهم، وفي ذات السياق، فقد قررت النقابات المهنية والاتحادات الشعبية ما يلي:

أولا: الدعوة إلى اعتصام مركزي موسع أمام مجلس القضاء الأعلى في رام الله، لدعم واسناد حراك نقابة المحامين، يشارك فيه كافة أعضاء ومنتسبي النقابات والاتحادات الشعبية، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 9/8/2022 من الساعة الثانية عشر ظهرا وحتى الثانية عصراً، على أن يشمل ذلك تعليق العمل بنفس التوقيت لأعضاء ومنتسبي النقابات والاتحادات ليتسنى لهم المشاركة في الاعتصام.

ثانياً: دعوة كافة منتسبي وأعضاء النقابات المهنية والاتحادات الشعبية للمشاركة الفاعلة في أية فعاليات احتجاجية تعلن عنها نقابتي المهندسين والمحامين وأية نقابة أو اتحاد، تدعو لفعاليات وخطوات تصعيدية في سياق نضالها النقابي والوطني.

ثالثاً: دعوة الحكومة الى ضرورة التزامها بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع النقابات والاتحادات، ووفق جداولها الزمنية المحددة، وبخلاف ذلك فإنها تتحمل المسؤولية عن أي تصعيد شامل قد تلجأ له القطاعات المهنية المختلفة.

رابعاً: رفض التصريحات التي ادلى بها وزير المالية شكري بشارة بشأن التزام وزارته بتنفيذ الاستحقاقات المالية للاتفاقيات الموقعة مع النقابات، واعتبار أن ما تم الاتفاق عليه، وحقوق الموظفين المالية غير قابلة للمساومة، وأن على الحكومة ووزارة المالية البحث عن حلول مالية من خارج جيوب الموظفين والمواطنين، والتوقف عن سياسة الجباية وفرض ضرائب ورسوم جديدة.

خامساً: مباركة إنجاز الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بفض النزاع وتوقيع اتفاق بين ضباط الإسعاف والطوارئ وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ومباركة تثبيت عقود من لهم خمس سنوات وأكثر في وزارة الصحة.

نقابة الصحفيين الفلسطينيين
نقابة الأطباء الفلسطينيين
نقابة أطباء الأسنان
نقابة المهندسين – مركز القدس
نقابة المحامين الفلسطينيين
نقابة صيادلة فلسطين

نقابة المحاسبين الفلسطينيين
نقابة الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين
نقابة الأطباء البيطريين
الاتحاد العام للكتاب والادباء
الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين

اتحاد نقابات المهن الصحية
اتحاد نقابات عمال فلسطين
الاتحاد العام للمعلمين
الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
الاتحاد العام للاقتصاديين

نقابة المحامين تنظم اجتماعا مع الفعاليات النظامية والأهلية والوطنية

البيان الختامي لاجتماع نقابة المحامين الموسَّع مع الفعاليات النقابية والأهلية والوطنية

تداعت القوى والأحزاب والنقابات ومؤسسات العمل الأهلي والشخصيات العامة والعديد من أعضاء الهيئة العامة لاجتماع موسَّع في مقر نقابة المحامين الفلسطينيين يوم الثلاثاء بتاريخ 19/7/2022 تلبية لدعوة مجلس النقابة وانطلاقاً من إيمانه الراسخ بالشراكة الأصيلة في بحث تداعيات القرارات بقوانين المعدِّلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ على منظومة الحقوق واستقلال القضاء والسلم الأهلي، وتوسيع الخطوات التصعيدية اللازمة في مواجهتها حفاظاً على المبادىء والقيم الدستورية.

رحَّب عطوفة نقيب المحامين وأعضاء مجلس النقابة بالفعاليات النقابية والأهلية والوطنية، مُثمنين مشاركتهم في الاجتماع الموسَّع واستعدادهم التام للانخراط في الفعاليات التي أعلن عنها المجلس وما زالت مستمرة حتى تحقيق أهدافها. استعرض عطوفة نقيب المحامين وأعضاء من المجلس الأسباب الجوهرية التي أدت إلى التدهور والتزيف المستمر الحاصل في القضاء ومنظومة العدالة وفشل جهود الإصلاح على مرِّ السنوات الماضية؛ ورزمة القوانين الماسة بالشأن القضائي التي أدت لانتهاك استقلال القضاء من الداخل عبر الإدارة القضائية ومسَّ بشكل خطير بالحقوق والحريات العامة، وإلى فقدان ثقة المواطن الفلسطيني بدور القضاء في حماية حقوق الإنسان.

بحث عطوفة النقيب وأعضاء مجلس النقابة خلال الاجتماع مخاطر القرارات بقوانين المعدِّلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ وتأثيرها على الحقوق الطبيعية والدستورية للمواطنين والسلم الأهلي ومرتكزات الحكم الصالح، والتي استدعت قيام مجلس النقابة بواجبه ومسؤوليته القانونية والوطنية والأخلاقية ببرنامج الفعاليات الاحتجاجية المستمرة للمطالبة بوقف تنفيذها وإلغاء آثارها القانونية؛ وأبرزها انتهاك ضمانات المحاكمة العادلة، وقرينة البراءة اللصيقة بكل إنسان، وحرمان المواطنين من حقهم في المثول أمام قاضيهم الطبيعي على وجه السرعة، والمساس بمبدأ التقاضي على درجتين وعلانية المحاكمة التي يقوم عليها نظامنا القضائي، والإخلال بحق الدفاع بإناطة مسؤولية إحضار الشهود بالمتهم وهو واجبُ المكلفين بإنفاذ القوانين، والمساس بالقوة التنفيذية للأسناد التنفيذية، والإخلال بإجراءات التبليغ، وغيرها من المخالفات الجسيمة التي اعترت تلك التشريعات الاستثنائية التي صِيغت بِعُرف مُغلقة ولم تخضع لنقاش مجتمعي وانتهكت مبادىء الشفافية والحوكمة.

وضع عطوفة نقيب المحامين الفعاليات النقابية والأهلية والوطنية في صورة اجتماع المجلس التنسيقي الأعلى لقطاع العدالة الذي جرى بتاريخ 17/7/2022 وتمت الدعوة له بناءً على تعليمات السيد الرئيس، وشدّد على أنّ فشل جلسة الحوار يرجع إلى غياب الإرادة في تنفيذ المطالب المُعلنة لنقابة المحامين التي تُمثل الهيئة العامة لجموع المحامين والفعاليات النقابية والأهلية والوطنية الحريصة على تعزيز حقوق الإنسان والنهوض بالقضاء ومنظومة العدالة واحترام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها دولة فلسطين بدون تحفظات، عبر محاولة الالتفاف عليها وتجزئتها وإفراغها من مضمونها. وحمَّل عطوفة النقيب المجلس التنسيقي مسؤولية فشل الحوار الذي لا يستقيم إلاّ على قاعدة احترام الحقوق ومبدأ سيادة القانون.

وأكدت الفعاليات النقابية والأهلية والوطنية دعمها للخطوات الاحتجاجية المشروعة التي تقودها نقابة المحامين واستعدادها الكامل للانخراط فيها وتوسيعها في مختلف محافظات الوطن، وأكد الحضور على ضرورة توحيد كافة الجهود وتكثيفها باتجاه إجراء الانتخابات العامة باعتبارها أرضية صالحة لتوحيد وإصلاح القضاء الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأساس لاحترام الإرادة الشعبية وإنهاء الانقسام الفلسطيني الأسود. وخرج الاجتماع الموسَّع بالتوصيات التالية:

تشكيل لجنة إسناد من ممثلين عن نقابة المحامين والفعاليات النقابية والأهلية والوطنية والقطاع الخاص بقيادة مجلس نقابة المحامين، بهدف دعم وإسناد وتوسيع الخطوات الإحتجاجية المشروعة لنقابة المحامين في مختلف المحافظات والقطاعات المجتمعية.

رفض أية محاولة للالتفاف على المطالب الواضحة والمشروعة التي أعلنتها نقابة المحامين أو تجزئتها أو إفراغها من مضمونها كونها وحدة واحدة لا تتجزأ، وتهدف إلى حماية الحقوق الدستورية التي لا تتجزأ، وتوحيد وحشد الجهود لأجل تنفيذها كاملة.

الترحيب بالبيان الصادر عن مجموعة من السادة القضاة بتاريخ 17/7/2022 وتقدير دورهم في الدفاع عن سيادة القانون واستقلال القضاة والقضاء، ودعوة السادة القضاة كافة لبيان موقفهم من التشريعات الماسة بالشأن القضائي إنطلاقاً من الحق الأصيل للسادة القضاة في التعبير عن آرائهم بحرية المكفول في القانون الأساسي (الدستور) والاتفاقيات والمعايير الدولية ذات الصلة.

العمل على متابعة ودعم الخطوة الرائدة التي أعلنت عنها نقابة المحامين والمتمثلة في نقل كافة المحامين الفلسطينيين من سجل المحامين المزاولين إلى سجل المحامين غير المزاولين إلى حين وقف التشريعات الاستثنائية التي أطاحت بالحقوق والقضاء.

ضرورة مراجعة كافة التشريعات الاستثنائية التي صدرت في الشأن القضائي، احتراماً للمبادئ والقيم الدستورية، والعمل على خطة وطنية بجدول زمني محدد لتوحيد وإصلاح القضاء الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة باعتباره حق للمجتمع وقيمة وطنية.

ضمان حماية العمل النقابي والتعبير عن الرأي وإدانة تدخل السلطة التنفيذية في تعطيل أو وقف العملية الانتخابية في الضفة والقطاع.

بيان للرأي العام صادر عن نقابة المحامين الفلسطينيين

بخصوص انفاذ القرارات بقانون المتعلقة بالإجراءات الجزائية وأصول المحاكمات المدنية والتنفيذ

تحية الحق والعروبة وبعد

من منطلق حرص مجلس نقابة المحامين على تعزيز لغة الحوار ومبدأ الشراكة الكاملة مع أركان العدالة، تقدم مجلس النقابة بعدة أوراق قانونية تضمنت ملاحظات واعتراضات نقابة المحامين على مضمون هذه القرارات بقانون، وتم تسليمها بشكل رسمي لمجلس القضاء الأعلى مع طلب عقد جلسة للمجلس التنسيقي لقطاع العدالة لغايات النقاش والحوار بشأنها، وتم عقد جلسة خاصة بين نقيب المحامين وسعادة رئيس مجلس القضاء الأعلى بحضور مدير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان لهذه الغايات.

وعلى ضوء ما تم تداوله من أخبار حول صدور تعميم من مجلس القضاء الأعلى بانفاذ هذه القرارات دون عرضها للنقاش والمداولة في المجلس التنسيقي بشأنها، وخلال لقاء مجلس النقابة بدولة رئيس الوزراء ووزير العدل في هذا اليوم الموافق 02/07/2022 تم استعراض هذه المسألة وبادر المجلس بالطلب من رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل لسحب فتيل هذه الأزمة وارجاء نفاذ هذه القرارات حتى بداية شهر أيلول لاستكمال الحوار البناء حولها من منطلق تعزيز علاقة الشراكة القائمة على فهم الأدوار والاحترام المتبادل بما يرتقي بتعزيز الحقوق والحريات العامة.

وسيبقى المجلس في حالة انعقاد دائمة لمتابعة التطورات واتخاذ ما يلزم من إجراءات يقتضيها ويتطلبها الموقف.

تحريرا في 02/07/2022

مجلس النقابة/ مركز القدس

نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي سهيل عاشور وأعضاء من مجلس النقابة يلتقي بمجموعة من المؤسسات والبعثات الدولية ومجموعة من الشركاء في مجموعة عمل قطاع العدالة

عاشور خلال اجتماعه بشركاء دوليين: حراك نقابة المحامين هو حراك وطني نقابي مهني قانوني حر

بعثة الشرطة الأوروبية: نطالب بإشراك المؤسسات الدولية باجتماعات المجلس التنسيقي كمراقبين

التقى نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي سهيل عاشور وأعضاء من مجلس النقابة بمجموعة من المؤسسات والبعثات الدولية ومجموعة من الشركاء في مجموعة عمل قطاع العدالة يوم أمس في مقر نقابة المحامين في مدينة رام الله.

ورحب نقيب المحامين المحامي سهيل عاشور بالحضور واستعرض أسباب حراك نقابة المحامين بخصوص القرارات بقانون المعدلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ، موضحا بأن مجلس النقابة ومنذ توليه لمهامه في شهر أيار من العام الجاري انتهج أسلوب الحوار من أجل الوصول لصيغة مشتركة مع جميع الأطراف، إضافة الى تسليم مذكرات نقابة المحامين ومقترح التعديلات للقرارات بقانون المذكورة للمجلس التنسيقي لقطاع العدالة دون أية استجابة مما دفع النقابة لهذا الحراك القانوني.

وشدد عاشور على أن هذا الحراك الذي تقوده نقابة المحامين هو حراك وطني مهني نقابي قانوني حر، ويهدف بالدرجة الأولى الى حماية حقوق المواطن الفلسطيني كون أن هذه القرارات بقانون تمس حياة المواطن الفلسطيني، كما أكد على وحدة نقابة محامي فلسطين بمركزيها القدس وغزة.

واستعرض أعضاء مجلس النقابة أبرز المخاطر التي تضمنتها القرارات بقانون المعدلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ، إضافة الى تقديم موجز حول مرصد حقوق الانسان الذي أعلن مجلس النقابة مؤخرا عن اطلاقه.

ووجه الحضور العديد من الاستفسارات حول حراك نقابة المحامين وحول القرارات بقانون المعدلة للقوانين الإجرائية.

كما طالب ممثلي بعثة الشرطة الأوروبية بإشراك الجهات الدولية كعضو مراقب في اجتماعات المجلس التنسيقي لقطاع العدالة.

وفي ختام اللقاء وجه نقيب وأعضاء مجلس النقابة رسالة للحضور وخصوصا الدبلوماسيين بأن يحملو رسالة لحكوماتهم من اجل الضغط على حكومة الاحتلال لإجراء الانتخابات العامة في دولة فلسطين والتي تعطلت بسبب قيود الاحتلال ومنع اجراء هذه الانتخابات في مدينة القدس.

28/07/2022

نقابة المحامين الفلسطينيين

إعتصام

محكمة بداية رام الله

نظمت نقابة المحامين، يوم الأربعاء، اعتصام مفتوح أمام محكمة بداية رام الله، احتجاجًا على تعديلات قانونية على قانون التنفيذ وأصول المحاكمات المدنية والإجراءات الجزائية.

مشاركة نقيب المحامين
واعضاء من مجلس النقابة في اعتصام
نقابة المهندسين أمام مجلس الوزراء

مجلس الوزراء

1/8/2022

محكمة الخليل

حراك نقابة المحامين أمام محكمة الخليل

جانب من الإعتصام المركزي لنقابة المحامين في محافظة الخليل، احتجاجا على القرارات بـقانون المعدلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ

لمزيد من المعلومات عن هذا الحدث، يمكن زيارة
www.palestinebar.ps

محكمة بداية
وصلح نابلس

نقابة المحامين

تواصل حراكها النقابي رفضا للقوانين المعدلة

استمرارا للفعاليات التي تنظمها نقابة المحامين "مركز القدس" رفضا لنفاذ القرارات بقانون اعتصم المحامون امام محمكة بداية وصلح نابلس بمشاركة ممثلين عن المؤسسات الاهلية والمدنية لتاكيد على رفضها القاطع بهذه القوانين .

النقابات المهنية والاتحادات الشعبية تعزز نضالها المشترك

عقدت النقابات المهنية والاتحادات الشعبية، اجتماعاً تنسيقياً في مقر نقابة الصحفيين برام الله، اليوم الخميس، لبحث تطورات حراك المحامين، واضراب نقابة المهندسين، ونقابة العاملين في الإسعاف والطوارئ، وكيفية دعم وتطوير العمل والنضال النقابي المشترك لكافة القطاعات النقابية وعموم المواطنين.

وبعد استعراض مخاطر سيل القرارات بقانون الخاصة بقطاع العدالة، وحالة القضاء، والإجحاف بحقوق المواطنين بالتقاضي العادل والنزيه، بما يهدد الاستقرار والسلم الأهلي، والتعاملات المالية والاقتصادية، في ظل غياب المجلس التشريعي المنتخب، وبالنظر للأساس غير الدستوري الذي استندت اليه التعديلات الجوهرية على القوانين الإجرائية وقانون التنفيذ، واستعراض مطالب واضراب المهندسين، واضراب العاملين في الإسعاف والطوارئ، ومحاولات تمرير قوانين جديدة تمس حرية الرأي والتعبير والعمل الصحفي، فقد اجمع ممثلو النقابات والاتحادات على ما يلي:

1- إن النضال النقابي المشترك المساند والداعم لنقابة المحامين ورفضها للقرارات بقانون الماسة بالشأن القضائي، وحرية الوصول للعدالة وضمانات المحاكمة العادلة، هو نضال يصب في مصلحة كافة المواطنين والقطاعات والشرائح الاجتماعية والمهنية، ويتطلب انخراطاً أوسع وأكثر جدية في الفعاليات المتدرجة، بما فيها فعاليات واسعة مشتركة لكافة النقابات والاتحادات الشعبية.

2- رفض الأساس القانوني الذي استندت اليه التعديلات الأخيرة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ، والتي تنطوي على مخاطر كبيرة تمس بنية النظام السياسي، وتؤسس لشطب المجلس التشريعي نهائيا، ودوره كسلطة تشريعية، والتي تضمنت إسقاط الاستناد في إصدارها لنص المادة 43 من القانون الأساسي، وخلت احكامها العامة من وجوب عرضها على المجلس التشريعي في أول دورة انعقاد له عملاً بذات المادة.

3- الدعوة للمشاركة الواسعة في الفعاليات القادمة التي تعلن عنها نقابة المحامين واسنادها والانخراط فيها، والدعوة للمشاركة الواسعة في الاعتصام الذي تنفذه نقابة المهندسين يوم الأثنين القادم، وسط مدينة رام الله، ودعم مطالب المهندسين.

4- مواصلة الاجتماعات وتفعيل آليات العمل النقابي المشترك لكافة النقابات المهنية والاتحادات الشعبية لما تمثله من ثقل أساسي وما تعنيه من دور فاعل في مجمل النضال الوطني ضد الاحتلال، والنضال المجتمعي لتعزيز الحقوق وحماية الحريات.

حراك نقابة المحامين أمام محكمة بداية جنين

الإعتصام المركزي في محافظة جنين، والذي تخلله زيارة لمقبرة الشهداء , بالاضافة لزيارة مكان استشهاد الصحفية شيرين أبو عاقلة.

محافظة جنين
03/08/2022

بيان للرأي العام صادر عن نقابة المحامين الفلسطينيين

بخصوص توصيات لجنة مناهضة التعذيب في الامم المتحدة

أصدرت لجنة مناهضة التعذيب في الأمم المتحدة يوم الجمعة 29/7/2022 توصياتها الختامية بعد مناقشة التقرير الأولي لدولة فلسطين بشأن تنفيذ التزاماتها بموجب الانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب، وتضمنت التوصيات الختامية للجنة في الفقرات (20،21) الإشارة بوضوح إلى التعديلات بموجب القرارات بقانون لقوانين الإجراءات الجزائية، وقانون التنفيذ، وقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية.

وعبرت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن رئيس الدولة الطرف "رئيس دولة فلسطين" وقع في شباط/فبراير 2022 خمسة قرارات بقوانين جرى بموجبها تعديل قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لعام 2001، وقانون أصول المحاكمات المدنية رقم 2 لعام 2001، وقانون البينات في المواد المدنية والتجارية رقم 4 لعام 2001، وقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم 5 لعام 2001، وقانون السلطة القضائية رقم 1 لعام 2002، وابدت اللجنة أن هذه القرارات بقانون تثير القلق بشأن حماية مبدأ افتراض البراءة، وتجديد الاحتجاز السابق للمحاكمة "تمديد التوقيف" دون حضور المتهم أو محاميه، وحق الدفاع، وفرض إذن خطي على المساءلة عن الجرائم التي يرتكبها الموظفون العموميون والموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين.

كما أحاطت اللجنة دولة فلسطين علماً بالضمانات الإجرائية لمنع التعذيب وإساءة المعاملة المكرسة في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003 وقانون الإجراءات الجنائية لعام 2001،
وأن اللجنة تأسف لعدم وجود بنود تشريعية صريحة بشأن الحق في الاتصال بمحام فور إلقاء القبض على الاشخاص، ولأن المادتين 97 و98 من القرار بقانون بخصوص الإجراءات الجزائية تسمحان باستجواب المحتجزين دون حضور محام "في حالة حدوث جريمة صارخة أو ضرورة أو إلحاح أو خوف من فقدان الأدلة".
ويساورها القلق أيضا إزاء التقارير التي تشير إلى أن الأشخاص المحتجزين، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، لا يحصلون بصورة روتينية، عملياً، على جميع الضمانات القانونية الأساسية منذ بداية الحرمان من الحرية، بما يشمل عدم السماح للمحامين في كثير من الأحيان بمقابلة موكليهم خلال فترة التحقيق؛ وعدم إتاحة إمكانية إجراء فحص طبي مستقل في الوقت المناسب بهدف الكشف عن علامات التعذيب وسوء المعاملة، ولا سيما بالنسبة للأشخاص المحتجزين قبل المحاكمة.
وطالبت اللجنة دولة فلسطين بضمان حصول جميع الأشخاص الموقوفين والمعتقلين، في القانون وفي الممارسة العملية، على جميع الضمانات القانونية الأساسية منذ بداية احتجازهم، بما في ذلك على وجه الخصوص اطلاعهم على أسباب إلقاء القبض عليهم وبطبيعة أي تهم موجهة إليهم، بلغة يفهمونها؛ كذلك تمثيلهم من قبل محام مستقل من اختيارهم وضمان حقهم في الاتصال به دون عوائق، أو إذا لزم الأمر، الحصول على مساعدة قانونية مجانية ذات نوعية كافية، بما في ذلك أثناء الاستجواب والتحقيق الأوليين؛ والحق في طلب وتلقي فحص طبي مستقل وسري، مجاناً، أو من قبل طبيب من اختيارهم عند الطلب؛ وعرض سجلهم الطبي فورا على النائب العام كموضوع للتحقيق كلما كانت النتائج أو الادعاءات تشير إلى التعذيب أو سوء المعاملة؛ كذلك المثول أمام قاض في غضون الإطار الزمني الذي يحدده القانون؛ والقدرة على الطعن في قانونية احتجازهم في أي مرحلة من مراحل الإجراءات.
وطالبت اللجنة دولة فلسطين بالعمل على وجه السرعة بإعادة النظر في القرارات بقوانين الخمسة المعدلة لقانون الإجراءات الجنائية رقم 3 لسنة 2001، وقانون الإجراءات المدنية رقم 2 لسنة 2001، وقانون البينات رقم 4 لسنة 2001، وقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم 5 لسنة 2001، وقانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002، بالتشاور مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، لضمان الامتثال لأحكام الاتفاقية؛ على أن تقدم في التقرير الدوري المقبل معلومات إلى اللجنة عن عدد الشكاوى الواردة بشأن عدم احترام الضمانات القانونية الأساسية للمحتجزين وعن نتائج هذه الشكاوى، بما في ذلك التدابير التأديبية المتخذة ضد المسؤولين الذين لا يلتزمون بالضمانات القانونية الأساسية.
إن نقابة المحامين وفي ضوء التوصيات الختامية للجنة مناهضة التعذيب في الأمم المتحدة، والتي جاءت لتؤكد على موقف نقابة المحامين بشأن التعديلات الأخيرة التي طالت القوانين المذكورة الماسة بالحقوق والحريات، والمخالفة للقانون الأساسي الفلسطيني والاتفاقيات الأساسية لحقوق الانسان التي انضمت لها دولة فلسطين، فإن نقابة المحامين تؤكد على موقفها المتسق وتوصيات لجنة مناهضة التعذيب في الامم المتحدة بضرورة الغاء القرارات بقانون المشار لها احتراماً لمبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات، واحتراماً للحقوق والحريات المكفولة في القانون الاساسي الفلسطيني والاتفاقيات الاساسية لحقوق الإنسان.

المجد للشهداء
مجلس نقابة المحامين
دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف
تحريرا في 02/08/2022

نقابة المحامين

إجتماع الهيئة العامة غير العادي "الاستثنائي" لنقابة المحامين الفلسطينيين

المنعقد بتاريخ 31/07/2022

محافظة رام الله

المجلس التنسيقي لقطاع العدالة يوصي بإلغاء القرارات بقانون الإجرائية

اجتمع المجلس التنسيقي لقطاع العدالة اليوم في مقر مجلس القضاء الأعلى، برئاسة المستشار عيسى أبو شرار رئيس المحكمة العليا رئيس مجلس القضاء الأعلى، وبحضور باقي أعضاء المجلس والفريق جبريل رجوب ممثلا عن السيد الرئيس. وبعد المداولة في مشروحات الرئيس على توصيات اللجنة المشكلة من قبله للنظر في القرارات بقانون الإجرائية والتنفيذ، فقد توافق المجلس التنسيقي على التنسيب للسيد الرئيس بإلغاء القرارات بقانون (رقم 7 لسنة 2022 بشأن تعديل قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001 وتعديلاته، رقم 8 لسنة 2022 بشأن تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001 وتعديلاته، رقم 12 لسنة 2022 بشأن تعديل قانون التنفيذ رقم 23 لسنة 2005 والتعديلات الأخيرة عليه)، اعتبارا من تاريخ اليوم.

كما توافق المجلس على تشكيل لجان فنية متخصصة في كل مجال من مجالات هذه القرارات بقانون، من اجل اقتراح مشاريع قوانين مناسبة تهدف الى تسريع إجراءات التقاضي بما لا يخل بضمانات المحاكمة العادلة والتزامات دولة فلسطين بموجب الاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها، على أن يراعى في تشكيل هذه اللجان تمثيل الجهات ذات العلاقة بهذه التشريعات على أن يتم عرضها على مجلس القضاء الأعلى.

بيان للرأي العام والهيئة العامة صادر عن مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين بخصوص الحراك النقابي العظيم الذي قادته نقابة المحامين في مواجهة القرارات بقانون المعدلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ

جماهير شعبنا البطل
زميلاتنا وزملاؤنا الأحرار
تحية الحق والعروبة وبعد،

تحت ظلال العزة والإباء والصمود والتحدي الذي يسطره شعبنا الباسل في غزة هاشم اليوم رغم جبروت المحتل وعدوانه الغاشم المتواصل، وبعزيمة وإرادة لا تلين مستمدة من عنفوان هذا الشعب الجبار وكإمتداد طبيعي للحالة النضالية النقابية التاريخية لشعبنا الباسل ولمهام استحقاقات الحق والعدل وبناء دولة المؤسسات في مواجهة التغول على المشروعية الدستورية خاضت نقابة المحامين الفلسطينيين مسلحة بعزيمة هيئتها العامة حراكاً نقابياً واعياً ومسؤولا يضع حداً لسياسة التفرد في الحالة التشريعية والتي كان آخرها الحالة التي خرجت بها القرارات بقانون المعدلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ.
وأمام صمود وصلابة وتضحيات الهيئة العامة ووحدة الموقف التي عبرت عنها جموع الهيئة العامة نيابة عن كافة أبناء شعبنا الفلسطيني وعلى إمتداد ما يزيد عن ثلاثين يوماً من الفعاليات النقابية الوطنية الواعية والمسؤولة والتي إنضم إلى ركبها لطهارة الفكرة ونبلها أبناء شعبنا الفلسطيني من إتحادات ونقابات ومؤسسات ومواطنين استطاعت نقابة المحامين إنتزاع قرار وقف نزيف هذه التعديلات ووضع حالة الضرورة المشار إليها في المادة 43 من القانوني الأساسي موضع الضبط الوجوبي أمام سنوات من المطالبات المتعددة بهذا الشأن من قبل النقابات والإتحادات ومؤسسات المجتمع المدني وكافة الغيورين من أبناء شعبنا.
وإذ ترحب وتثمن نقابة المحامين إنحياز فخامة الرئيس لمطالب النقابة المشروعة وقراره بوقف نفاذ هذه التعديلات ووضع أحكام المادة 43 من القانون الأساسي موضع الضبط والبحث من المستوى السياسي لما سببه التوسع غير المبرر وغير المشروع في إستخدام أحكام هذه المادة من تشوه تشريعي في العديد من التشريعات النافذة وإحراج لدولة فلسطين لإنتهاك بعض ما ورد فيها للإتفاقيات الدولية المنضمة لها دولة فلسطين، فإننا في نقابة المحامين نهدي هذا الإنتصار أولاً إلى أرواح شهدائنا الأبرار الذين إرتوت بدمائهم أرض فلسطين الطاهرة حتى ننعم بالحرية والاستقلال، وإلى أسرانا البواسل خلف قضبان الاحتلال، وإلى كافة أحرار شعبنا ومؤسساته الذين سطروا معنا أجمل معاني التكامل والوفاء للوصول إلى لحظة الحق والحقيقة.

أبناء شعبنا العظيم
هيئتنا العامة الأبية
رسالة نقابة المحامين الفلسطينيين لم تكن يوماً إلا رسالة الحق والعروبة، رسالة عدل تولدت من نبل هذه المهنة وطهارة قضيتنا الوطنية، ونحن وإن كنا نشعر بالنصر إلا أننا نعي دوما أن درب الدفاع عن الحرية والكرامة وسيادة القانون هو نضال نقابي وطني تراكمي متواصل، وأمام هذا الشعور العظيم المعمد بتضحيات الهيئة العامة للمحامين فإن مسؤوليتنا الوطنية تحتم علينا أن نشعر بواجب الشكر لكل من وقف مع نقابة المحامين وهيئتها العامة وساند الفكرة ودعم موقف النقابة ونخص بالذكر شركائنا في العمل النقابي ممثلا بالإتحادات الشعبية والنقابات واللجنة المركزية لحركة فتح واللجنة المشكلة من قبلها والتي تبنت موقف نقابة المحامين، ودولة رئيس الوزراء ومعالي وزير العدل، وكافة القوى والمؤسسات الوطنية التي تفاعلت مع موقف النقابة.
أما أنتم زميلاتنا وزملائنا في الهيئة العامة لنقابة المحامين يا من كانت تضحياتكم السراج الذي أضاء درب هذا النصر، فعهدنا لكم في مجلس نقابة المحامين أن نبقى على العهد... عهد الوفاء للوطن وعهد الدفاع عن مبدأ سيادة القانون وتكريسه قولاً وفعلاً.
ولكي لا ندخل والهيئة العامة في نفق مظلم تغلق أمامه كافة الابواب واستمرارا لنهج الحوار الذي خضناه دائما وابدا قبل واثناء الفعاليات، وحيث اننا أصحاب رسالة سامية هدفها الحق والعدل ومصلحة الوطن والمواطن وبناءاً على ذلك وأمام هذه المستجدات والمعطيات فقد قرر مجلس نقابة المحامين الآتي:
أولاً: المشاركة في اجتماع المجلس التنسيقي المقرر عقده غدا الساعة الواحدة ظهراً من أجل التنسيب بوقف نفاذ هذه القرارات بقانون حسب الأصول والقانون.
ثانياً: دعوة كافة النقابات والإتحادات الستة عشر الموقعة على البيان الصادر بتاريخ 4 آب 2022 للإجتماع غدا الساعة الثانية والنصف ظهراً بإستضافة عطوفة نقيب الصحفيين الأخ ناصر أبو بكر وأعضاء الأمانة العامة للنقابة لتقديم رسالة شكر وتقدير على موقفهم المبدئي الداعم لحراك نقابة المحامين والتنسيق من أجل المشاركة في الفعالية الوطنية الإحتجاجية المقررة أدناه للإحتجاج على العدوان الغاشم للاحتلال على غزة الحبيبة.
ثالثاً: وقف الفعاليات النقابية المعلن عنها سابقاً.
رابعاً: دعوة الهيئة العامة للمشاركة في المسيرة السلمية بالزي الرسمي يوم الثلاثاء الموافق 9/8/2022 الساعة الثانية عشر ظهراً سيراً على الأقدام من أمام مجلس القضاء الأعلى في رام الله باتجاه دوار مغتصبة بيت إيل للإحتجاج على العدوان الغاشم للاحتلال على غزة الحبيبة.
عشتم وعاشت الهيئة العامة لنقابة المحامين سياجاً للحق والعدل

المجد لشهداء فلسطين
الحرية لأسرانا البواسل
الشفاء العاجل لجرحانا الأبطال
مجلس نقابة المحامين/ مركز القدس
دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف
7/8/2022

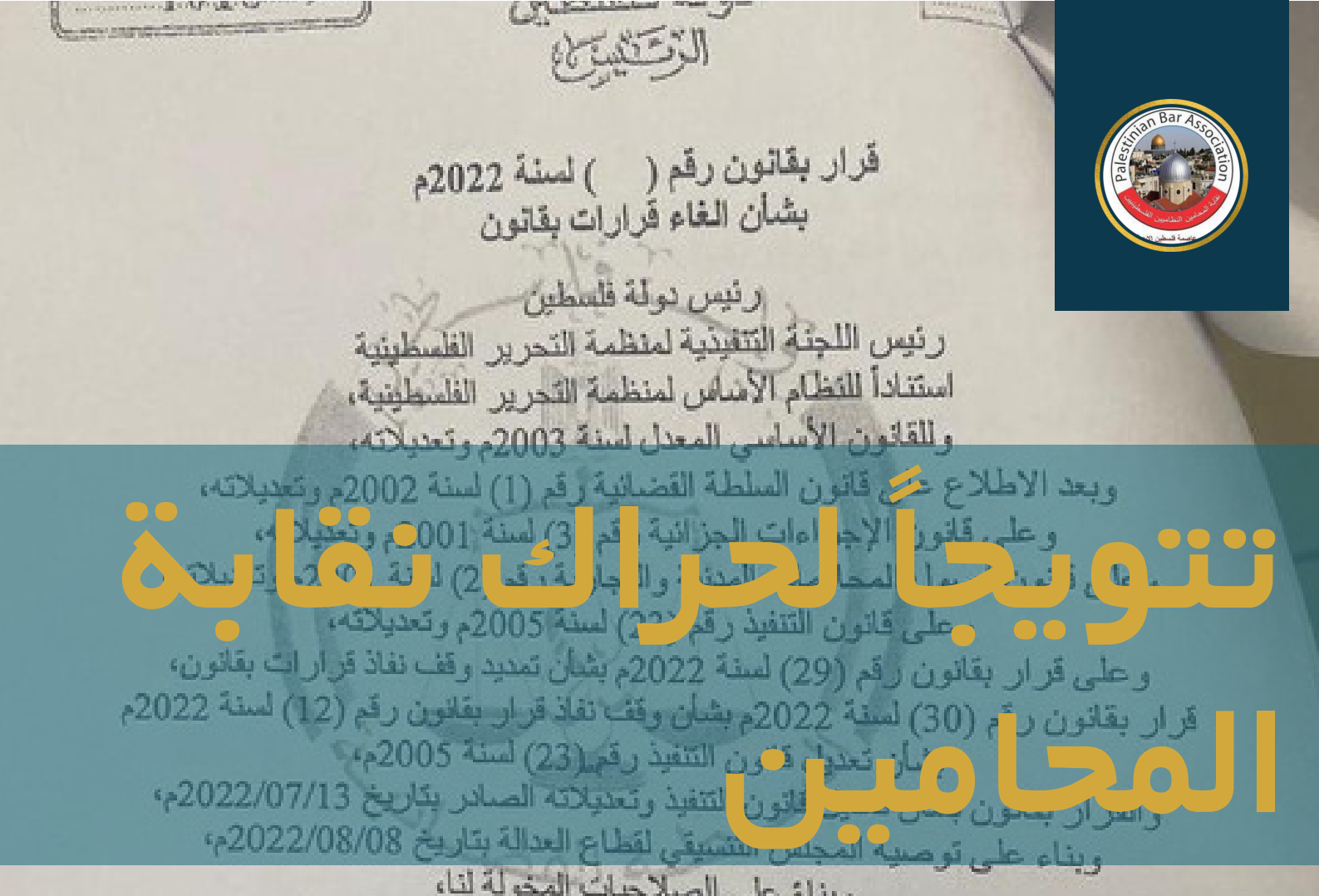

تتويجاً لحراك نقابة المحامين

اصدر فخامة الرئيس محمود عباس قرار بقانون بالغاء القرارات بقانون التالية :

- قرار بقانون رقم 7 لسنة 2022 ، بشأن تعديل قانون الاجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001 وتعديلاته .
- قرار بقانون رقم (8) لسنة 2022 ، بشأن تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001 وتعديلاته .
- قرار بقانون رقم (12) لسنة 2022 ، بشأن تعديل قانون التنفيذ رقم (23) لسنة 2005 وتعديلاته .
- قرار بقانون بشان تعديل قانون التنفيذ رقم (23) لسنهة 2005 الصادر بتاريخ 13/87/2022 .

رام الله

نقابة المحامين تشارك في مسيرة باتجاه دوار مغتصبة بيت إيل للاحتجاج على العدوان الغاشم بحق أبناء شعبنا في غزة الحبيبة.

9/8/2022

نقيب المحامين يستقبل رئيس نادي الاسير والوفد المرافق له في مقر النقابة لبحث سبل التعاون

استقبل نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي سهيل عاشور وأعضاء من مجلس النقابة رئيس نادي الاسير الأستاذ قدورة فارس والوفد المرافق له في مقر نقابة المحامين.

ورحب عاشور بالوفد وأكد على أن نقابة المحامين ستكون على تواصل وتعاون دائم وبذل كل جهد في سبيل خدمة الأسرى، لان الاسرى هم من يدفعون ثمن كرامة الشعب الفلسطيني، وأكد على استعداد النقابة لتقديم المساعدة والتعاون، كما أشار الى العمل على ملف استعادة جثامين الشهداء.

وأضاف بأن النقابة على استعداد للتعاون مع كافة الاتحادات والنقابات العربية، وشدد على مبدأ الشراكة مع جميع المؤسسات التي تقدم الخدمات للحركة الأسيرة .

بدوره أكد الأستاذ فارس على ضرورة تعزيز التعاون بين نادي الاسير ونقابة المحامين من أجل تشكيل وحدة قانونية لمتابعة ملفات الاسرى وذلك بسبب وجود نقص في عدد المحامين المتطوعين لدى النادي.
وطالب باتخاذ موقف وطني من أجل مقاطعة محاكم الاحتلال وان يكون لنقابة المحامين دور من اجل الزام الجميع بالمقاطعة.

وجرى نقاش حول العديد من المسائل التي تهم الجانبين وتعزيز التعاون في العديد من القضايا والمسائل القانونية، وأكد الحضور على مبدأ الشراكة والتعاون بما يخدم المؤسستين وخصوصا في القضايا الوطنية.

تحريرا في 23/08/2022
نقابة المحامين

جانب من الامتحان الشفوي

لدورة نيسان / 2022

نقابة المحامين

لقاء عطوفة نقيب المحامين المحامي سهيل عاشور مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان

لقاء عطوفة نقيب المحامين المحامي سهيل عاشور مع منظمة القانون من أجل فلسطين

لقاء عطوفة النقيب المحامي سهيل عاشور وعضو مجلس النقابة المحامي لؤي ابو جابر مع معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي أ. د. محمود أبو مويس

نقابة المحامين الفلسطينين

نقابة المحامين

نقابة المحامين توقع مذكرة تفاهم مع جامعة فلسطين الأهلية

وقع نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي سهيل عاشور مذكرة تفاهم مع جامعة فلسطين الأهلية ممثلة برئيس الجامعة د. عماد الزير وذلك انطلاقا من أهمية الشراكة والتكامل في العمل لضمان الجودة في تقديم الخدمات وتحقيق الإنجازات وذلك يوم أمس الثلاثاء الموافق 06/09/2022.

وشدد عاشور في كلمته على أهمية هذه المذكرة في تأطير التعاون والتنسيق بين نقابة المحامين وجامعة فلسطين الأهلية بما يخدم قطاع العدالة في فلسطين.

وأشار الى أبرز ما جاء بالمذكرة بخصوص المنح التشجيعية لأعضاء النقابة حيث قدمت الجامعة خصم بنسبة 20% من رسوم الساعات المعتمدة لبرنامج الماجستير خلال مدة سريان الاتفاقية، خصم بنسبة 20% من رسوم الساعات المعتمدة لدرجتي الدبلوم والبكالوريوس لأبناء أعضاء النقابة، إضافة الى العديد من مجالات التعاون بين الجانبين ووضع البرامج الملائمة لتطوير المشاريع البحثية المشتركة وتبادل المجلات والرسائل الجامعية والمطبوعات والكتب بهدف الارتقاء في البحث القانوني القائم على الاسس العلمية.

نقابة المحامين تعقد إمتحان القبول لخرجي كليات الحقوق

دورة تشرين اول 2022

رام الله - بيرزيت

عقدت نقابة المحامين النظاميين الفلسطينين مركز القدس امتحان القبول لخريجي كليات الحقوق لدورة ايلول 2022 ، في جامعة بيرزيت وبلغ عدد المتقدمين للإمتحان 717 طالب وزعو على عدد من القاعات في كليات الحقوق والتربية والأداب .

نقابة المحامين
الفلسطينيين

توقيع مذكرة تفاهم بين نقابة المحامين الفلسطينيين وجامعة النجاح الوطنية

وقع نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي سهيل عاشور مذكرة تفاهم مشترك مع جامعة النجاح الوطنية ممثلة بالأستاذ الدكتور عبد الناصر زيد، وبحضور كل من د. نعيم سلامة، عميد كلية القانون في الجامعة؛ والأستاذ المحامي سعد سليم نائب نقيب المحامين، حيث يأتي هذا التعاون تلبية للأهداف الاستراتيجية المشتركة، وتعميق أواصر التعاون مع المؤسسات الفاعلة لتحقيق المصلحة المتبادلة للطرفين.

بدوره أكد أ. عاشور أهمية هذا التعاون كونه يعظّم الاستفادة من تبادل الخبرات والكفاءات بين الطرفين، حيث تسعى النقابة للمحافظة على رسالة مهنة المحاماة، وتكريس مبدأ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وتطوير الفكر القانوني في خدمة الحق والعدل والتقدم، وتنشيط البحوث القانونية، وتنظيم التعاون في مزاولة المهنة. وأشار بأن هذا التعاون من شأنه أن يسعى إلى تحقيق أقصى فائدة مرجوة وتطوير رؤى الطرفين.

وأعرب أ.د. زيد عن سعادته بهذا التعاون المشترك، مشيداً بأهمية توقيع هذه الشراكات التي تسعى إلى تطوير وتعزيز مفهوم الشراكة والتكامل في العمل ما بين الكليات والنقابات المعنية، حيث تأتي هذه المذكرة تلبية للرغبة المشتركة بين الطرفين في تعميق وتعزيز العلاقة بينهما والاستفادة منها للمنفعة المشتركة لهما وللمجتمع خصوصاً في الميادين البحثية المختلفة والمهنية، ولأجل تطوير نوعية ومستوى التعليم القانوني ودمج الجانب النظري بالتطبيق العملي، وتعزيز أخلاقيات المهن الحقوقية بشكل عام ومهنة المحاماة بشكل خاص.

واتفق الفريقان على التعاون في مجالات متعددة منها: التدريب القانوني العملي وتوفير فرص البحث العلمي والتعليم العالي، وتبادل الخبرات الأكاديمية والبحثية والعملية، والشراكة في تنظيم الندوات واللقاءات الدورية حول العمل القانوني المشترك والمؤتمرات التي تهم الطرفين والمجتمع الفلسطيني؛ إضافة إلى التنسيق والتشبيك وتوقيع اتفاقيات التعاون مع المؤسسات والجهات المانحة محلياً ودولياً.

نقيب المحامين يستقبل خبير العدالة الجنائية الجديد لدى بعثة الشرطة الأروبية يورغان ويلنر

ألمحامية راوية ابو زهيري

رئيسة لجنة الحقوق والحريات في نقابة المحامين

خلال زيارتها لمؤسسة الحركة العالمية لدفاع عن الاطفال التي قام الاحتلال الصهيوني بأغلاقها خلال شنه عدوانا على المؤسسات الحقوقية والمدنية الفلسطينية

7-9-2022

مراسم أداء اليمين القانونية لمزاولة مهنة المحاماة

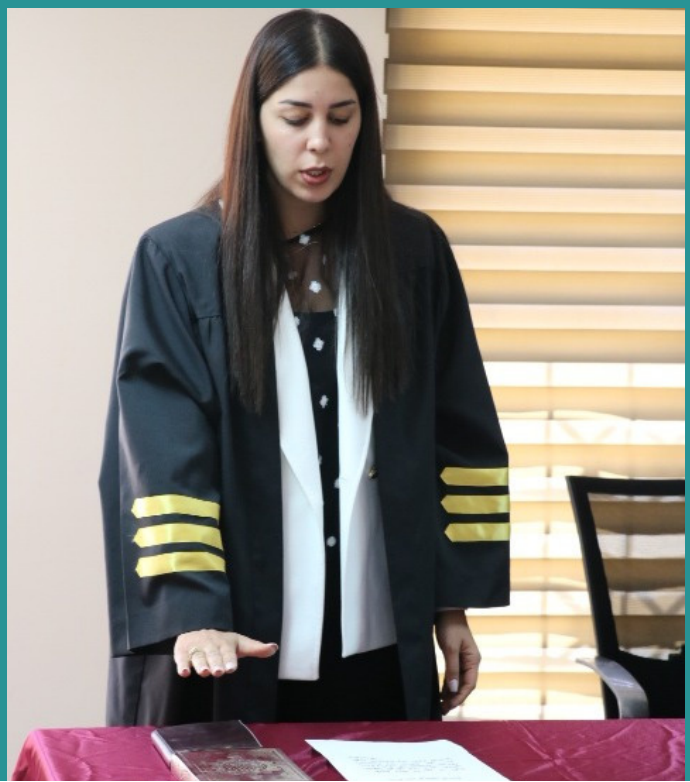

اجتماع المكتب الدائم لإتحاد المحامين العرب

الدورة الاولى للعام 2022

تحت عنوان التضامن العربي مع الشعب الفلسطيني والذي يتناول فيه الإنتهاكات والجرائم الواقعة على الشعب الفلسطيني

لبنان -

نقابة المحامين

زيارة محافظ سلطة النقد الدكتور فراس ملحم لنقابة المحامين

الاردن

مشاركة نقابة المحامين الفلسطينيين في برنامج حكم القانون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمملكة الأردنية الهاشمية

حكم القانون

الشرق الاوسط وشمال افريقيا

مبادرة لجنة الوساطة المجتمعية لحل الأزمة في جامعة بيرزيت

بيان

على أرضية من الإيمان والوعي بأهمية التحرك لحل الأزمة التي تعيشها جامعة بيرزيت، وباعتقاد راسخ، أن هناك دائماً متسعاً لوضع الحلول العادلة، بما يضمن حقوق وواجبات مكونات أسرة الجامعة، وبإدراك كبير ومسؤول، للحاجة الملحة في تدشين بيئة ديمقراطية هادئة للحوار واستقرار المسيرة التعليمية في الجامعة، ولمنع تهديد حقيقي يمس مستقبل الجامعة وأهليتها لأداء رسالتها واستمراريتها، ولضمان أداء الجامعة لهذه الرسالة العظيمة على نحو مستدام، ويضمن سير العملية الأكاديمية بشكل مستقر، عادل، منتج، وفعال، تنادت مجموعة وازنة من مختلف الهيئات والمؤسسات والشخصيات الوطنية، لتضم جميع المهتمين بشأن الجامعة والحريصين عليها، مشكلين أكبر ائتلاف وطني ممكن في هذا الحيز الزمني المحدود، بهدف توحيد الجهود والمساعي والمبادرات التي تقدم بها المعنيون منذ بداية الأزمة، ذلك استدراكاً واستباقاً للمآلات الخطيرة التي ينطوي عليها استمرار الأزمة، وتركيزاً أكبر للجهد وتجنباً لضياع الوقت،

على ذلك، تآلفت الجهود والرؤى على مبادرة تحتوي على مجموعة من مبادئ الحل، وضوابط، وسقف زمني، لمقاربة الإشكال الحالي والإشكالات التي قد تحصل مستقبلاً، نؤمن أن التوازن الخلاق بين الحق والواجب، على أرضية من التفاهم والتسامح والتعاون، بين جميع مكونات وأسرة الجامعة وأطراف الأزمة، كفيل بتدشين روح التعاون الرشيد من أجل رفعة الجامعة وسلامة مسيرتها، وفقاً لهذه المبادئ، يقوم كل من مجلس الجامعة ونقابة العاملين فيها بالإعلان عن التوصل لاتفاق مبادئ، يتم بموجبه:

أولا: الاتفاق على مبدأ التحكيم، وفور الاتفاق على تسمية هيئة التحكيم وبسقف 24 ساعة من قبل إدارة الجامعة ونقابة العاملين في الجامعة، يعلن عن تعليق اضراب العاملين وإلغاء جميع الإجراءات المتخذة من قبل إدارة الجامعة أثناء الاضراب.

ثانياً: الموضوعات المعروضة للتحكيم:

1- مسألة الخلاف على البند المتعلق بزيادة الـ 15% على الراتب الأساسي وكيفية تطبيقه.

2- مسألة التأمين الصحي في الجامعة فيما يتعلق بفرق الدينار.

ثالثاً: مدة عمل المحكمين أسبوع من تاريخ الاتفاق على التشكيل.

رابعاً: تخضع جميع بنود النزاع النقابي الأخرى المثارة للحوار بين إدارة الجامعة ونقابة العاملين لمدة تحدد في اللقاء الأول بين الطرفين.

خامساً: بعد الانتهاء من معالجة القضايا المذكورة أعلاه تتكاتف كافة الأطراف لفتح حوار شامل لجميع مكونات أسرة الجامعة من إدارة ونقابة عاملين ومجلس طلبة من أجل صياغة وثيقة شرف مسؤولة للحفاظ على مسيرة الجامعة ووضع أسس لإدارة الاختلاف قائمة على الحوار البناء والمسؤول وبما يعطي الجامعة فترة راحة تتجنب فيها الإضرابات والإشكالات دونما انتقاص لأي من الحقوق، وبما يُؤمِّن القيام بالواجبات واحترام القانون والنظام.

تحريرا في 29/09/2022

لجنة الوساطة المجتمعية:
خريجي جامعة بيرزيت
مؤسسة الحق
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
مجمع النقابات المهنية
(نقابة الاطباء، نقابة المهندسين، نقابة أطباء الأسنان، نقابة الاطباء البيطريين، نقابة الصيادلة، ونقابة المهندسين الزراعيين)
نقابة المحامين الفلسطينيين
الإتحاد العام للصناعات الفلسطينية
الإتحاد العام للغرف التجارية الصناعية الزراعية
جمعية رجال الأعمال
شبكة المنظمات الأهلية
مركز شمس
Reform
مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية/ حريات
مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديموقراطية/ مفتاح
الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة/ أمان
فلسطينيات
الهيئة الاهلية لاستقلال القضاء/ استقلال
شخصيات وطنية واعتبارية

نقيب المحامين الفلسطينيين يلتقي بوزير العمل

وزارة العمل

التقى نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي سهيل عاشور صباح اليوم بمعالي وزير العمل د. نصري ابو جيش في مقر الوزارة في محافظة رام الله .

ورحب د. أبو جيش بنقيب المحامين وأشاد بعمل وجهود نقابة المحامين التي تقوم بها من أجل مصلحة الوطن والمواطن.

من جانبه أكد عاشور على مبدأ الشراكة الذي تنتهجه نقابة المحامين مع جميع المؤسسات الوطنية بما يخدم الصالح العام، وأشار الى استعداد النقابة للتعاون مع وزارة العمل وتقديم المشورة في كافة المسائل التي تدخل ضمن نطاق عمل النقابة.

وجرى نقاش بين الجانبين حول العديد من المسائل وسبل تعزيز التعاون والشراكة بما يخدم الصالح العام، وأكد الجانبين على أهمية التعاون والتنسيق المشترك بين المؤسستين والعمل سوياً من أجل تكريس مبدأ سيادة القانون.

تحريرا في 02/10/2022

نقابة المحامين

توقيع مذكرة تفاهم بين نقابة المحامين الفلسطينيين ووزارة شؤون المرأة

وقع نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي سهيل عاشور مذكرة تفاهم مع وزارة شؤون المرأة ممثلة بمعالي وزيرة شؤون المرأة د. آمال حمد، وبحضور عضو المجلس ورئيسة لجنة المرأة المحامية راوية أبو زهيري وذلك يوم أمس الأربعاء في مقر النقابة.
وتأتي هذه المذكرة انطلاقا من أهمية الشراكة والتكامل في العمل لخلق إطار عمل مشترك بما يحقق التناسق والتناغم والتكامل بينهما من أجل الوصول إلى توطيد مبادئ العدالة وسيادة القانون.

وأشار نقيب المحامين المحامي سهيل عاشور الى أهمية هذه المذكرة وما تتضمنه من تعاون سيعزز دور المحاميات الفلسطينيات في المجتمع، وتكريسا لمبدأ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وتطوير الفكر القانوني في خدمة الحق والعدل.

بدورها أشارت د. آمال حمد الى أهمية تعزيز الشراكة والتعاون بين الوزارة ونقابة المحامين لتطبيق الخطط الإستراتيجية للوزارة وتعزيز المساواة بين الجنسين، مشيده بأهمية توقيع هذه الشراكات التي تسعى إلى تطوير وتعزيز مفهوم الشراكة والتكامل في العمل، حيث تأتي هذه المذكرة تلبية للرغبة المشتركة بين الطرفين في تعميق وتعزيز العلاقة بينهما.

وتضمنت المذكرة مجالات عديدة للتعاون بين الجانبين من أجل تعزيز المهارات وبناء القدرات للكوادر لدى الجانبين، وتنظيم جلسات وندوات حوارية توعوية لتعزيز مبادئ حقوق الانسان في المجتمع الفلسطيني، وغيرها العديد من الأمور التي تهم الجانبين.

تحريرا في 13/10/2022
نقابة المحامين

بيان عز وبعد

جماهير شعبنا في الوطن المحتل وفي الشتات..

تنعى نقابة المحامين الفلسطينيين بأسمى آيات الفخر والاعتزاز الشهيد المشتبك عدي التميمي الذي مثل في نضاله الملحمي واستشهاده رمزا ستحمله الأجيال الفلسطينية جيلا بعد جيل, وسيدون شعبنا جرأته المنقطعة النظير في سفر النضال الفلسطيني في مواجه العدو الصهيوني بماء الذهب, وأمام بزوغ فجر الشباب المقاوم على كامل التراب الفلسطيني المحتل, لا يسعنا في نقابة المحامين الفلسطينيين إلا أن ننحني إجلالا وإكبارا لأرواح هذا الشباب الثائر الذي أعاد لقضيتنا الوطنية وهجها الذي لا ينطفئ وجذوة نارها المتوقدة في وجدان كل فلسطيني حر لا يقبل بذل الاحتلال.

وتخليدا لاسم الشهيد المغوار عدي التميمي فقد أسمى مجلس النقابة دورة امتحان المزاولة القادم باسم دورة الشهيد عدي التميمي, وتكريما لروحه الطاهرة وحدادا على فقدان فلسطين للشهيد المشتبك عدي التميمي قرر مجلس النقابة تعليق العمل أمام كافة المحاكم النظامية والعسكرية والنيابات العامة ليوم الغد الخميس الموافق 20/10/2022 ودعوة كافة الزملاء والزميلات للمشاركة الفاعلة في كافة المحافظات في الفعاليات الوطنية التضامنية مع روح الشهيد المشتبك عدي التميمي وأرواح شهداء المقاومة الفلسطينية.

المجد للشهداء والمقاومة والخزي للصهاينة

مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين
19/10/2022

بيان صادر عن نقابة المحامين الفلسطينيين

إسنادا لمجلس نقابة الأطباء المنتخب/ مركز القدس ورفضا للقرار بقانون بشأن انشاء نقابة اطباء بديلة عن النقابة الشرعية

انطلاقا من دور نقابة المحامين في الدفاع عن مبدأ سيادة القانون والحقوق والحريات العامة، وإيمانا من مجلس نقابة المحامين بحرية العمل النقابي ودوره على الصعيد الوطني وعلى صعيد الدفاع عن حقوق منتسبي النقابات على اختلاف مسمياتها وأنواعها، يعلن مجلس نقابة المحامين عن رفضه الكامل للقرار بقانون بشأن انشاء نقابة الأطباء الفلسطينيين لعدم دستوريته وانتهاكه لنص المادة ٤٣ من القانون الأساسي الفلسطيني والذي لا يندرج ضمن الضرورة التي لا تحتمل التأخير في ظل وجود نقابة للأطباء في الضفة الغربية منتخبة وتستمد شرعية وجودها من قانون نقابة الأطباء الأردنيين رقم ١٤ لسنة 1954 والذي تعزز استمرار تطبيقه في الضفة الغربية بموجب القرار الرئاسي رقم 1 لسنة 1994 بشأن سريان العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل تاريخ 5/6/1967 في الضفة والقطاع الى حين توحيدها، ونتيجة لهذا التشريع النافذ والمستقر أجريت انتخابات نقابة الأطباء/ مركز القدس للدورة الأخيرة وتكللت بانتخاب مجلس ونقيب يمثل الشرعية النقابية لتمثيل أطباء فلسطين.

كما يعبر مجلس النقابة عن رفضه للصياغة التشريعية المتناقضة التي جاء فيها القرار بقانون من حيث استمرار العمل بقانون نقابة الأطباء رقم ١٤ لسنة 1954 وبذات الوقت إنشاء نقابة أطباء فلسطين استنادا لذات القانون المطبق على نقابة الأطباء مركز القدس بتشكيلها الشرعي، وكذلك من حيث امتداد هذا القانون على قطاع غزة خلافا لأحكام القرار الرئاسي رقم 1 لسنة 1994 بشأن استمرار القوانين والأنظمة المعمول فيها قبل تاريخ 5/6/1967 في الضفة والقطاع حتى يتم توحيدها، ولاعتبار أن متطلبات توحيد القوانين التي تحكم نقابات الأطباء في الضفة وغزة من أهمها وجود مجلس تشريعي منتخب ووجود توافق بين النقابات القائمة وتسوية حقوق أوضاعها بموجب القوانين الناظمة ، وهو ما لا تسمح به الظروف القائمة واستمرار الانقسام وتصاعد انتهاكات العدو الصهيوني وجرائمه بحق شعبنا، ويؤكد مجلس النقابة على أن هذه الصياغة التشريعية المختلة للقرار بقانون تخفي تحت طياتها استهداف مباشر للعملية الديمقراطية التي تمخض عنها مجلس ونقيب الأطباء الشرعي في مركز القدس. وأن هذه السياسة لا تنفصل عن قرارات سابقة سعت إلى تقويض العمل النقابي والالتفاف على شرعيته الدستورية.

وانطلاقا من الاعتبارات السابقة يعلن مجلس نقابة المحامين وقوفه الكامل مع مجلس نقابة الأطباء المنتخب نقيبا وأعضاء وانحيازه للعملية الديمقراطية التي أوجدت هذا المجلس، وقرر مجلس النقابة ما يلي:

أولا: توجيه دعوة للسيد الرئيس محمود عباس لإلغاء القرار بقانون بشأن انشاء نقابة الأطباء الفلسطينيين باعتباره قرارا غير دستوري وينتهك حرية العمل النقابي.

ثانيا: دعوة النقابات المهنية والاتحادات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني لمساندة مجلس نقابة الأطباء الشرعي والمنتخب والمشاركة الفاعلة في كافة الفعاليات الاحتجاجية التي يعلن عنها.

المجد للشهداء والمقاومة.

مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين/ مركز القدس

26/10/2022

بيان صادر عن نقابة المحامين الفلسطينيين بخصوص المرسوم الرئاسي بشأن المجلس الأعلى للهيئات والجهات القضائية

ببالغ الاستهجان تلقت نقابة المحامين المرسوم الرئاسي بتشكيل مجلس أعلى للهيئات القضائية برئاسة فخامة السيد الرئيس، وترى نقابة المحامين أن هذا المرسوم يؤسس للتدخل في شؤون الهيئات القضائية المفترض استقلالها عن السلطة التنفيذية عملا بمبدأ الفصل بين السلطات، وعلى وجه الخصوص أحكام المادة 97 من القانون الأساسي والتي نصت على (السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، ويحدد القانون طريقة تشكيلها واختصاصاتها وتصدر أحكامها وفقاً للقانون، وتعلن الأحكام وتنفذ باسم الشعب العربي الفلسطيني).

كما يؤكد مجلس النقابة أن مضمون القرار الرئاسي المذكور يمثل تدخلا صارخا في شؤون العدالة ويمثل مخالفة دستورية لنص المادة 98 من القانون الأساسي والتي أكدت على (القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة)، ذلك أن شؤون العدالة هي عمل أصيل من أعمال مجلس القضاء الأعلى أو الهيئات القضائية العليا التي تتبع لها الجهات القضائية غير المحاكم النظامية ولا يجوز للسلطة التنفيذية خارج إطار الهياكل التنظيمية للهيئات القضائية بحكم القوانين الناظمة لها التدخل في شؤون العدالة.

ويؤكد مجلس النقابة على المواقف المتعاقبة لمجالس نقابة المحامين أن لا سبيل للخروج من حالة الفوضى التشريعية وتقويض مبدأ الفصل بين السلطات إلا بإنهاء الانقسام وإجراء الانتخابات العامة لإعادة اختصاصات التشريع لمجلس تشريعي منتخب وضمان دور هذا المجلس في الرقابة التشريعية على أداء وعمل السلطة التنفيذية.

ويؤكد مجلس النقابة أن استمرار الانقسام وغياب المجلس التشريعي يشكل بيئة خصبة لتغول السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية

كما يؤكد السياق الزمني لاعداد كافة القرارات والمراسيم الماسة باستقلال القضاء ان هناك نهج لدى فئة متنفذة تحتكر الصياغة التشريعية وتوظفها للسطوة على المرافق القضائية لتعزيز نفوذها الشخصي وتواجدها في الهياكل القضائية خارج اطار التشريعات النافذة وسبق لها أن جرت الشارع الفلسطيني والنقابات لحراكات نقابية مناهضة لهذا النهج ونزعات الانتقام لقرارات قضائية سابقة.

ومن هذا المنطلق يؤكد مجلس النقابة على رفضه للمرسوم الرئاسي بشأن مجلس الهيئات القضائية ويطالب مجلس النقابة فخامة السيد الرئيس بإلغاء هذا المرسوم باعتباره يمثل انتهاكا جسيما لمبدأ استقلال القضاء والمعايير الدولية ذات العلاقة.

كما يطالب مجلس النقابة القيادة السياسة للتدخل للجم كل من يعبث باستقلال القضاء ويسهم في انحدار ثقة الجمهور بمرفق القضاء، وسيتخذ مجلس النقابة كافة الخطوات الكفيلة بالدفاع عن مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء، وذلك على ضوء ما سيتمخض عنه الحوار مع صانع القرار لالغاء هذا المرسوم غير الدستوري.

المجد للشهداء والمقاومة

مجلس نقابة المحامين/ مركز القدس

30/10/2022

إمتحان القبول لدورة تشرين اول 2022

جامعة بيرزيت

30-10-2022

نقيب المحامين المحامي سهيل عاشور وأعضاء مجلس النقابة يتفقدون إمتحان القبول لتسجيل في سجل المحامين المتدربين في النقابة

Palestinian Bar Association

نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي سهيل عاشور يلتقي رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية المستشار إياد تيم

18/10/2022

رام الله

التقى نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي سهيل عاشور برئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية المستشار إياد تيم في مكتبه بمدينة رام الله، حيث تم مناقشة تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية الصادر في وقت سابق والمتعلق بنقابة المحامين، بالإضافة إلى أهمية أن تكون الرقابة دورية على مؤسسات الدولة بما فيها نقابة المحامين التي تأمل بأن تكون النقابة ضمن خطة الديوان الرقابية للعام القادم، لما لها دور كبير في تطوير وتحسين آليات العمل في نقابة المحامين.

كما تم الاتفاق على تعزيز سبل التعاون بين الطرفين.

نقابة المحامين ووزارة العدل تبحثان سبل التعاون المشترك

رام الله / فلسطين: التقى نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي سهيل عاشور والوفد المرافق له من أعضاء مجلس النقابة الأستاذ داوود درعاوي والأستاذ لؤي أبو جابر بوزير العدل أ.د. محمد الشلالدة في مقر وزارة العدل بحضور عطوفة المستشار احمد ذبالح وكيل الوزارة والمستشار مامون محاميد الوكيل المساعد للشؤون القانونية والمهنية ومدير عام ديوان الوزير أ محمد كوسا ورئيس وحدة حقوق الانسان المستشار مجدي حردان ومدير عام السجل العدلي المستشار يوسف عبيد والمستشار القانوني ناصر الريس.

وافتتح وزير العدل اللقاء مرحبا بعطوفة نقيب المحاميين المستشار عاشور ووفد النقابة مثمنا الجهود التي تقوم بها نقابة المحامين الفلسطينيين ودورها في خدمة ابناء الشعب الفلسطيني بصفتها احد اركان قطاع العدالة الفلسطيني وشريكا اساسيا في عملية البناء والتطوير لقطاع العدالة.

من جانبه شكر نقيب المحامين وزير العدل على حسن الضيافة والاستقبال واكد على ضرورة استمرار عمليات التشاور والتنسيق بين اركان قطاع العدالة الفلسطيني لما له من اهمية في خدمة المواطن الفلسطيني بشكل عام وقطاع العدالة بشكل خاص.

جدير بالذكر ان هذا اللقاء ياتي في سياق استمرار عملية التشاور والتنسيق بين كافة اركان قطاع العدالة في دولة فلسطين لما له من اهمية في خدمة المواطن الفلسطيني وتطوير اليات العمل المشترك بين اركان قطاع العدالة.

6/10/2022

نقيب المحامين يستقبل وفداً من القنصلية البريطانية بمقر النقابة

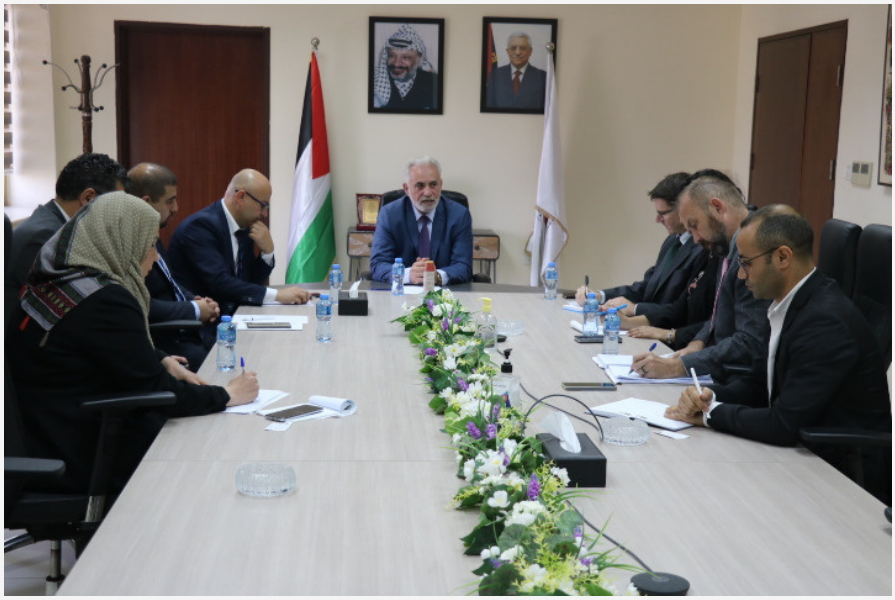

استقبل نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي سهيل عاشور وأعضاء مجلس النقابة في مقر النقابة في رام الله وفداً من بعثة القنصلية البريطانية السيد بيلي ستيوارت المدير التطويري وقائد الفريق نيك هورن وعدي عواد مدير البرامج والسياسات .

ورحب نقيب المحامين بالوفد الزائر وأكد على تعزيز كافة أوجه التعاون والانفتاح على الجميع سواء على المجتمع المحلي والاقليمي والدولي، واستعرض الى دور نقابة المحامين في تعزيز سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات العامة.

بدوره ، شكر السيد بيلي ستيورات على حفاوة الترحيب لإستعدادها التعاون مع القنصلية ، وابدا أنه ودائرة البرامج في القنصلية البريطانية منفتحون افاق التعاون المشترك بما يخدم المنظومة الحقوقية الفلسطينية وتطويرها.

وناقش الجانبين سبل وآليات تعزيز التعاون المستقبلي بما يخدم الجانبين، والتأكيد على استمرار الشراكة في العديد من المجالات التي تهم الجانبين.

تحريرا في 27/10/2022
نقابة المحامين

نقابة المحامين تعقد ورشة تدريبية على أنظمة الخدمات الإلكترونية

نظم قسم تكنولوجيا المعلومات في نقابة المحامين الفلسطينيين ورشة عمل تدريبية لموظفي المقرات الفرعية والخدمات في النقابة وذلك تمهيدا للبدء بتطبيق الخدمات الإلكترونية التي ستقدم للمحامين.

وقال المحامي سهيل عاشور نقيب المحامين الفلسطينيين أن موظفي المقرات الفرعية للنقابة وقسم الخدمات على جاهزية عالية للبدء بتطبيق النظام الإلكتروني بعد إتمام كافة التدريبات الخاصة بذلك وأشار الى أهمية هذا النظام وخصوصا في مسألة توفير الوقت والجهد لكافة الزميلات والزملاء المحامين والموظفين وهو خطوة نحو الأمام في البدء بتطبيق نظام الأتمتة في النقابة وتحويلها لنقابة الكترونية حديثة.

وتناولت الورشة شرحا تفصيليا حول الأنظمة والخدمات الالكترونية للمحامين، وقدم المهندس حسام سعد مسؤول تكنولوجيا المعلومات في النقابة شرحًا تفصيليا حول كيفية استخدام الأنظمة من قبل المحامين وكيفية تحديث البيانات الخاصة بهم بالإضافة لكيفية استقبال الطلبات وتقديم الخدمات من قبل قسم الخدمات، كما أشار الى انه تم اعداد فيديوهات تعريفية ستنشر على موقع النقابة ستقدم شرحا تفصيليا لكافة المحامين حول الخدمات الإلكترونية وكيفية الأستفادة منها.

يذكر أن نظام الخدمات الإلكترونية تم تنفيذه ضمن مشروع تعزيز المهنية وترابط مجتمع المحامين الذي نفذته نقابة المحامين بتمويل من الإتحاد الأوروبي وسيتم تفعيل العمل به مع بداية العام 2023.

حرر بتاريخ 13-11-2022

انطلاق فعاليات "وعيهم بتحميها" ضمن حملة الـ 16 يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة في محافظات الوطن

اطلقت نقابة المحامين الفلسطينيين حملة بعنوان " وعيهم بتحميها" في جميع محافظات الوطن وذلك على هامش الحملة العالمية المعروف بـ حملة الـ 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة والتي تدعو إلى اتخاذ إجراءات محلية وعالمية للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، وزيادة الوعي حوله، وتحفيز جهود الدعوة لإنهائه من خلال تبادل المعرفة .

وتهدف الحملة والذي يميزها اللون البرتقالي الى تقديم الدعم الكامل الى النساء المعنفات من خلال الرسائل لكسر حاجز الصمت عند الفتيات للحد من الاثار الناتجة عنه ، وتوفير الحماية الواجبة على افراد المجتمع ككل .

وأطلق نقيب المحامين المحامي سهيل عاشور فعاليات الحملة تحت شعار " وعيهم بتحميها " والذي بدورة وجه رسالة معلقا : على الرغم من كافة اشكال العنف الذي يمارسها المحتل ضد الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من سياسة التهويد، والاعتقال ، التي يمارسها بشكل يومي ضد الشعب الفلسطيني ،عندما نتحدث عن العنف فما نستذكرة هو معاناة المرأة الفلسطينية ، التي تتحمل الجزء الاكبر من العنف الاحتلالي، فالمرأة الفلسطينية هي الاسيرة وهي ام الشهيد وهي التي يمارس في حقها كافة اشكال التمييز العنصري ، والتي تعاني من سلبها الحقوق والحريات الاساسية .

وأعلنت المحامية راوية أبو زهيري عضو مجلس النقابة ورئيس لجنة المرأة في نقابة المحامين، إن إطلاق الحملة نابع من ظاهرة التنمر الذي تواجهه المرأة، الذي مصدره استقواء القوي على الضعيف. مضيفة: ارتأينا من واجبنا إطلاق حملة توعية للأشخاص حول هذه الظاهرة لما لها آثار خطيرة على المجتمع.

وتستمر الحملة من تاريخ 25 تشرين ثاني والذي يصادف اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد النساء وحتى 10 كانون أول والذي يصادف اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وستشتمل على مجموعة من الأنشطة في كافة المحافظات وتضم مواد خاصة بمنصات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى مجموعة من الفعاليات اليومية ، وغيرها من الأنشطة.

مشاركة نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي سهيل عاشور وأعضاء من مجلس النقابة في المؤتمر الـ 31 لجمعية هيئات المحامين في المغرب

بيان صادر عن نقابة المحامين الفلسطينيين
بخصوص تعليق العمل امام محكمة جنايات رام الله

الزميلات الزملاء الافاضل
تحية الحق والعروبة وبعد

إذ اننا اصحاب رسالة سامية ، نذود عن حقوق موكلينا ، مخلصين القسم والعهد ، وإذ بمحكمة جنايات رام الله في صبيحة اليوم تقوم بطرد المحامي الاستاذ اسامة الشرباتي من قاعة محكمة الجنايات لانه طلب من المحكمة ان تدوّن العبارات التي وردت على لسان الشاهدة في معرض دفاعه عن المتهم، والتي تجاهلتها المحكمة ورفضت تدوينها في ضبط الجلسة ، وحيث ان مثل ذلك ما حصل من هيئة المحكمة يشكل إمتهان لكرامة المحامي ومصادرة لحق الدفاع ،.

ونظراً لخطورة تلك الظاهرة المنتشرة في اوساط المحاكم ، وعدم التزام المحكمة قواعد العدالة كونها من المفترض ان تكون امينة على ضبط الجلسات بحضور اطراف الدعوى ، وانطلاقا من أن إنكار ضمانة الدفاع أو فرض قيود تحد منها إنما يخل بالقواعد المبدئية التي تقوم عليها المحاكمة المنصفة، والتي تعكس نظاما متكامل الملامح يتوخى صون كرامة الإنسان وحماية حقوقه الأساسية، فان مجلس نقابة المحامين يعلن عن تعليق العمل امام محكمة جنايات رام الله بما يشمل الجلسات وطلبات الافراج بالكفالة طيلة الاسبوع القادم من تاريخ ٢٧/١١/٢٠٢٢ حتى تاريخ ١/١٢/٢٠٢٢ رفضاً لذلك السلوك والذي لا ينم عن تطبيق قواعد العدالة وفق مبتغاها وكذلك فإن مجلس النقابة سيتواصل بصورة رسمية مع مجلس القضاء الاعلى لوضع حد لهذه الظاهرة تحت طائلة اتخاذ المقتضى اللازم.

مجلس نقابة المحامين
تحريرا في ٢٤/١١/٢٠٢٢

مشاركة نقابة المحامين الفلسطينيين ممثلة بعضو المجلس المحامي فادي عباس بحفل افتتاح السنة القضائية في باريس بدعوة من نقابة محامين باريس.

بيان صادر عن نقابة المحامين الفلسطينيين

اجتمع مجلس نقابة المحامين بتاريخ ٣/١٢/٢٠٢٢ لمناقشة آخر المستجدات المتعلقة بالشأن القضائي لا سيما تعديل جدول رسوم المحاكم النظامية وقبول وكالات المحامين دون طوابع النقابة، والتعميم الصادر عن رئيس مجلس القضاء الأعلى بخصوص السندات العدلية ..

الزميلات والزملاء الأفاضل

يبدي مجلس نقابة المحامين انه وبعد عرض قرار تعديل جدول رسوم المحاكم على مجلس النقابة لم يحظى بمصادقة المجلس لانتهاكه أبسط القواعد الدستورية وأهمها الحق في اللجوء الى القاضي الطبيعي بسلاسة دون أية معيقات ومنها المادية ..

ومن جانب آخر يرى مجلس النقابة أن إقرار جدول الرسوم بناءً على تنسيب من رئيس مجلس القضاء الأعلى يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات التي تمنع اقتراح التشريعات من الجهة التي ستعمل على تطبيقها للخروج من حالة تضارب المصالح، وإن سياسة دمج السلطات أدت الى هذا الانهيار الحاد في منظومة العدالة، وقد كان آخرها اقتراح جدول الرسوم في محاولة بائسة لحل اشكالية ظاهرة الاختناق القضائي والتدهور الخطير في منظومة العدالة والتي باتت تؤرق مسيرة الاصلاح القضائي ..

كما ويستهجن مجلس نقابة المحامين قبول وكالات المحامين في أقلام المحاكم دون طوابع النقابة رغم أن هذه الطوابع مقرّة وفقاً لقوانين وأنظمة نقابة المحامين، ويرى المجلس أن الهدف من ذلك هو التضييق على نقابة المحامين بغية تقويض دورها في حماية الحقوق والحريات العامة ومنعها من القيام بهذا الدور المنوط بها قانوناً من خلال محاربتها بمواردها المنظمة بموجب القوانين والأنظمة ، وان هذا الاجراء فيه مخالفة لتطبيق نصوص القانون واجبة النفاذ ..

لقد آثر مجلس نقابة المحامين طوال الفترة الماضية على نفسه عدم التطرق للتعميم الصادر عن مجلس القضاء المتضمن تصديق السندات العدلية دون الحاجة الى تصديق المحامي عليها، ايماناً منه بلغة الحوار المفترضة في العمل العام، ولكن الامر اختلط على البعض وفُسر على غير محمله -انه ضعف- علماً ان هذا الموقف قد جاء انطلاقاً من قوة نقابة المحامين وشعورها بالمسؤولية اتجاه القضايا العادلة، وجاء كردة فعل في ذروة دفاع نقابة المحامين عن حقوق الأفراد وحرياتهم عندما كانت تخوض اجراءات نقابية صارمة تهدف الى الغاء القوانين الاجرائية، ورفضاً من نقابة المحامين الانجرار وراء المنكافات ، ورغم ذلك تجاوزت النقابة بشكلٍ مؤقت عن القرار بخصوص السندات العدلية وجعلت أولوياتها للمسائل التي تمس حقوق المواطن الفلسطيني ولو على حساب حقوق منتسبيها ..

ويبدي مجلس نقابة المحامين أن التصديق على السندات العدلية وتحديد الحد الأدنى لأتعاب المحامي من المسائل التي ينظمها قانون المحامين النظاميين وهي انظمة تفويضية ملزمة ، وهي من صلب اختصاص نقابة المحامين بموجب نص المادة ٤٢ من قانون المحامين النظاميين رقم ٣ لسنة ١٩٩٩ ، وإن تعميم مجلس القضاء الاعلى يهدف للتضييق على المحامين بسبب دورهم في محاربة التجاوزات والانتهاكات المتكررة لحقوق الانسان ، واصبح الهدف كسر ارادة نقابة المحامين وثنيها عن دورها في الدفاع عن مبدأ سيادة القانون ..

واستنادا الى ما سبق فقد قرر مجلس نقابة المحامين ما يلي:

١. مخاطبة مجلس الوزراء من اجل الغاء نظام جدول الرسوم فورا ودون ابطاء لمصادرته حق التقاضي لما له من اثار سلبية على السلم الأهلي ومنح الحكومة وذوي العلاقة مدة اسبوع لغايات التراجع عن جدول الرسوم المذكور ..

٢. ضرورة الالتزام بقوانين وأنظمة نقابة المحامين فيما يتعلق بطوابع وكالة المحامي من قبل مجلس القضاء وكافة الدوائر ..

٣. الغاء التعميم الصادر عن مجلس القضاء بخصوص السندات العدلية وتنظيمها ..

٤. قرر مجلس النقابة كمرحلة اولية ولاتاحة الفرصة للحوار الاكتفاء بتعليق العمل التحذيري أمام محاكم الجنايات على اختلاف انواعها ودرجاتها بما يشمل محاكم استئناف الجنايات ومحكمة البداية بصفتها استئناف جزاء ومن ضمنها محكمة جرائم الفساد طيلة يوم الاحد الموافق ٤/١٢/٢٠٢٢ ويستثنى منها طلبات تمديد التوقيف واخلاءات السبيل وما يتعلق بالمدد القانونية ..

5. يبقى المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات والمستجدات والاعلان عن الاجراءات في حينه وكل يوم، وتهيب نقابة المحامين بمنتسبيها بالالتزام بانظمتها وقوانينها والالتفاف حول قرار مجلسها وتفويت الفرصة على الساعيين للنيل منها ومن دورها الريادي ..

هذا مع الاحترام ،،،

تحريرا في ٣/١٢/٢٠٢٢

مجلس نقابة المحامين/ مركز القدس

نقيب المحامين يلتقي وفدا من جمعية المحكمين

التقى نقيب المحامين المحامي سهيل عاشور،وفدا من جمعية المحكمين الفلسطينيين، برئاسة الأستاذ نشأت طهبوب ، والأعضاء الأستاذة بثينة دقماق،والأستاذ فائق دراغمة .

وجرى خلال اللقاء أيجاد سبل التعاون بين الجانبين في مجال التحكيم، خاصة دعم وتأهيل المحكمين من خلال دورات تدريبية حول أصول ومبادئ التحكيم لتحقيق محكمين معتمدين، وذلك لتخفيف العبء على المحاكم والقضاة في الكثير من القضايا.

وأكد المحامي عاشور على أهمية التحكيم في فلسطين لانة لغة العصر وكل العالم يعتمد علية في حل الخلافات .

بيان

صادر عن نقابة المحامين الفلسطينيين

اجتمع مجلس نقابة المحامين بتاريخ ٣/١٢/٢٠٢٢ لمناقشة آخر المستجدات المتعلقة بالشأن القضائي لا سيما تعديل جدول رسوم المحاكم النظامية وقبول وكالات المحامين دون طوابع النقابة، والتعميم الصادر عن رئيس مجلس القضاء الأعلى بخصوص السندات العدلية ..

الزميلات والزملاء الأفاضل

يبدي مجلس نقابة المحامين انه وبعد عرض قرار تعديل جدول رسوم المحاكم على مجلس النقابة لم يحظى بمصادقة المجلس لانتهاكه أبسط القواعد الدستورية وأهمها الحق في اللجوء الى القاضي الطبيعي بسلاسة دون أية معيقات ومنها المادية .. ومن جانب آخر يرى مجلس النقابة أن إقرار جدول الرسوم بناءً على تنسيب من رئيس مجلس القضاء الأعلى يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات التي تمنع اقتراح التشريعات من الجهة التي ستعمل على تطبيقها للخروج من حالة تضارب المصالح، وإن سياسة دمج السلطات أدت الى هذا الانهيار الحاد في منظومة العدالة، وقد كان آخرها اقتراح جدول الرسوم في محاولة بائسة لحل اشكالية ظاهرة الاختناق القضائي والتدهور الخطير في منظومة العدالة والتي باتت تؤرق مسيرة الاصلاح القضائي ..

كما ويستهجن مجلس نقابة المحامين قبول وكالات المحامين في أقلام المحاكم دون طوابع النقابة رغم أن هذه الطوابع مقرّة وفقاً لقوانين وأنظمة نقابة المحامين، ويرى المجلس أن الهدف من ذلك هو التضييق على نقابة المحامين بغية تقويض دورها في حماية الحقوق والحريات العامة ومنعها من القيام بهذا الدور المنوط بها قانوناً من خلال محاربتها بمواردها المنظمة بموجب القوانين والأنظمة ، وان هذا الاجراء فيه مخالفة لتطبيق نصوص القانون واجبة النفاذ ..

لقد آثر مجلس نقابة المحامين طوال الفترة الماضية على نفسه عدم التطرق للتعميم الصادر عن مجلس القضاء المتضمن تصديق السندات العدلية دون الحاجة الى تصديق المحامي عليها، ايماناً منه بلغة الحوار المفترضة في العمل العام، ولكن الامر اختلط على البعض وفُسر على غير محمله -انه ضعف- علماً ان هذا الموقف قد جاء انطلاقاً من قوة نقابة المحامين وشعورها بالمسؤولية اتجاه القضايا العادلة، وجاء كردة فعل في ذروة دفاع نقابة المحامين عن حقوق الأفراد وحرياتهم عندما كانت تخوض اجراءات نقابية صارمة تهدف الى الغاء القوانين الاجرائية، ورفضاً من نقابة المحامين الانجرار وراء المنكافات ، ورغم ذلك تجاوزت النقابة بشكلٍ مؤقت عن القرار بخصوص السندات العدلية وجعلت أولوياتها للمسائل التي تمس حقوق المواطن الفلسطيني ولو على حساب حقوق منتسبيها ..

ويبدي مجلس نقابة المحامين أن التصديق على السندات العدلية وتحديد الحد الأدنى لأتعاب المحامي من المسائل التي ينظمها قانون المحامين النظاميين وهي انظمة تفويضية ملزمة ، وهي من صلب اختصاص نقابة المحامين بموجب نص المادة ٤٢ من قانون المحامين النظاميين رقم ٣ لسنة ١٩٩٩ ، وإن تعميم مجلس القضاء الاعلى يهدف للتضييق على المحامين بسبب دورهم في محاربة التجاوزات والانتهاكات المتكررة لحقوق الانسان ، واصبح الهدف كسر ارادة نقابة المحامين وثنيها عن دورها في الدفاع عن مبدأ سيادة القانون ..

واستنادا الى ما سبق فقد قرر مجلس نقابة المحامين ما يلي:

١. مخاطبة مجلس الوزراء من اجل الغاء نظام جدول الرسوم فورا ودون ابطاء لمصادرته حق التقاضي لما له من اثار سلبية على السلم الأهلي ومنح الحكومة وذوي العلاقة مدة اسبوع لغايات التراجع عن جدول الرسوم المذكور ..

٢. ضرورة الالتزام بقوانين وأنظمة نقابة المحامين فيما يتعلق بطوابع وكالة المحامي من قبل مجلس القضاء وكافة الدوائر ..

٣. الغاء التعميم الصادر عن مجلس القضاء بخصوص السندات العدلية وتنظيمها ..

٤. قرر مجلس النقابة كمرحلة اولية ولاتاحة الفرصة للحوار الاكتفاء بتعليق العمل التحذيري أمام محاكم الجنايات على اختلاف انواعها ودرجاتها بما يشمل محاكم استئناف الجنايات ومحكمة البداية بصفتها استئناف جزاء ومن ضمنها محكمة جرائم الفساد طيلة يوم الاحد الموافق ٤/١٢/٢٠٢٢ ويستثنى منها طلبات تمديد التوقيف واخلاءات السبيل وما يتعلق بالمدد القانونية ..

5. يبقى المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات والمستجدات والاعلان عن الاجراءات في حينه وكل يوم، وتهيب نقابة المحامين بمنتسبيها بالالتزام بانظمتها وقوانينها والالتفاف حول قرار مجلسها وتفويت الفرصة على الساعيين للنيل منها ومن دورها الريادي ..

تحريرا في ٣/١٢/٢٠٢٢

مجلس نقابة المحامين/ مركز القدس

نقابة المحامين: قرار إبعاد ونفي الأسير المحامي المقدسي صلاح الحموري عن وطنه فلسطين هو عنوان للظلم والاضطهاد.

قالت نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين أن قرار سلطات الإحتلال بإبعاد الأسير المحامي صلاح الحموري والمعتقل اداريا دون أي محاكمة او تهمة منذ ما يقارب العام إلى فرنسا هو إمعان في الظلم والاضطهاد الذي يتعرض له الحموري منذ سنوات من خلال الإجراءات الاحتلالية المستمرة بحقه والتي لم تتوقف منذ سنوات.

وشددت نقابة المحامين أنه لا يوجد أي منطق أو مسوغ في العالم بأسره يجيز هذا السلوك الإحتلالي العنجهي الذي يحرم مواطنا مقدسيا فلسطينيا من بقاءه في وطنه وبين أحضان عائلته، وكل ما ينتج عن ذلك يمثل انتهاكا جسيما لأبسط قواعد القانون الدولي.

وأكدت النقابة أن المجتمع الدولي والهيئات والمؤسسات القانونية الدولية وكل من يدعي أهمية حماية حقوق الإنسان مطالبة اليوم وبشكل عاجل باتخاذ موقف حاسم فيما يتصل بقضية المحامي الأسير الحموري ذلك أن هذا القرار الجائر يؤسس لسوابق خطيرة من العقوبات الفردية والجماعية وعمليات تهجير ونفي واسعة قد تطال كل فرد من الشعب وفق مزاجية سلطات الإحتلال.

يذكر أن المحامي الحموري هو مواطن فلسطيني فرنسي يحمل الهوية المقدسية والجنسية الفرنسية ولد لأب فلسطيني وأم فرنسية ومتزوج من سيدة فرنسية أبعدت من السابق عن فلسطين هي وأبناءه الى فرنسا وهو أسير قضى على فترات متقطعة ما يزيد عن عشرة سنوات داخل سجون الإحتلال.

تحريرا في 06/12/2022
نقابة المحامين

بيان

تحية الحق والعروبة وبعد

لاحقا للبيان الصادر عن مجلس النقابة بتاريخ 03/12/2022 حول جدول رسوم المحاكم النظامية، وانطلاقا من مسؤولية مجلس النقابة لوضع الهيئة العامة للمحامين بالتطورات اللاحقة للبيان المذكور، والمرتبطة بقناة الحوار مع مجلس الوزراء عبر معالي وزير العدل، والاجتماع الذي ضم ممثلين من مجلس النقابة برئاسة نقيب المحامين مع وزير العدل وذلك بتاريخ 07/12/2022 والذي تم فيه استعراض ملاحظات مجلس النقابة على جدول الرسوم والتطبيق الخاطئ له من قبل مجلس القضاء الأعلى وفقا لما جاء في البيان السابق، وحيث جرى استعراض موضوع السندات العدلية ضمن الإجراءات العقابية المتخذة من قبل مجلس القضاء الأعلى على خلفية حراك النقابة في مواجهة القرارات بقانون المعدلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ، وايمانا من مجلس النقابة بالحوار المنتج والمتكافئ للوصول الى استجابات ترقى لمستوى الشراكة المفترضة لدور نقابة المحامين في منظومة العدالة وإتاحة الفرصة لإنجاح الحوار واستنفاذه خلال هذا الأسبوع قرر مجلس النقابة مايلي:

١. الإبقاء على تعليق العمل التحذيري والمحدود أمام محاكم الجنايات على اختلاف أنواعها ودرجاتها بما يشمل محاكم استئناف الجنايات ومحكمة البداية بصفتها الاستئنافية الجزائية، ومحكمة جرائم الفساد وذلك طيلة يوم الأحد الموفق 11/12/2022 ويستثنى من ذلك طلبات تمديد التوقيف واخلاءات السبيل وما يتعلق بالمدد القانونية.

٢. سيبقى مجلس النقابة في حالة انعقاد لمتابعة التطورات.

تحريرا في 10/12/2022
مجلس النقابة

بيان صادر عن نقابة المحامين الفلسطينيين

بخصوص اعتراض نقابة المحامين على جدول رسوم المحاكم

تحية الحق والعروبة وبعد

ضمن سياق موقف نقابة المحامين بخصوص جدول رسوم المحاكم النظامية الصادر عن مجلس الوزراء, والبيان المنشور على صفحة مجلس القضاء الأعلى بتاريخ 11/12/2022 والذي تضمن مجموعة من التساؤلات المشككة في موقف النقابة المعلن وتعليق العمل أمام محاكم الجنايات ومحكمة جرائم الفساد ومحاكم استئناف الجزاء, يؤكد مجلس النقابة على أن الاحتجاج النقابي في مواجهة القوانين والأنظمة الظالمة هو من صميم الممارسة الديمقراطية للاحتجاج السلمي والإضراب, ويأتي كممارسة نقابية للتكليف التشريعي لنقابة المحامين بالدفاع عن سيادة القانون وحقوق المواطنين وحرياتهم العامة كما نصت على ذلك المادة 12 من قانون تنظيم مهنة المحاماة.

كما ويؤكد مجلس النقابة على أن حالة التفرد والتنكر لدور المحامين كشركاء في إقامة العدل من قبل مجلس القضاء الأعلى هي التي دفعت إلى الحالة التي وصل إليها مرفق القضاء, وأن جدول الرسوم الذي تحتج عليه نقابة المحامين هو بتنسيب من مجلس القضاء الأعلى وأن التطبيق الخاطئ لبعض بنود جدول الرسوم والتعسف في تفسيرها هو مرتبط بموقف مجلس القضاء الأعلى المشار إليه من نقابة المحامين, وأن السياق الذي صدر فيه قرار مجلس القضاء الأعلى بخصوص السندات العدلية هو سياق عقابي للنقابة على حراكها في مواجهة القرارات بقانون.

كما يؤكد مجلس النقابة على أن تقاعس مجلس القضاء الأعلى في مواجهة السلطة التنفيذية للمطالبة بإلزامها بتوفير متطلبات إصلاح القضاء لمواجهة الاختناق القضائي والذي من أسبابه الرئيسية قلة موارد السلطة القضائية وضعف موازنتها السنوية, والنقص الحاد في أعداد القضاة وتدني رواتبهم ونقص أعداد موظفي المحاكم والنقص الحاد في أعداد أفراد الشرطة القضائية وأعضاء النيابة العامة والذي انعكس سلبا على جودة الخدمة التي يقدمها مرفق القضاء للمواطنين في تحقيق العدالة, إضافة إلى عدم اتساق مقرات المحاكم مع مظاهر العدالة وعدم استجابتها لاحتياجات المواطنين الإنسانية.

ومن هذه المنطلقات يؤكد مجلس النقابة على ما ورد في بيانه الأخير حول استمرار الحوار مع الحكومة للوصول إلى حلول متوافق عليها بشأن جدول رسوم المحاكم تلبي حق المواطن الفلسطيني في الوصول للعدالة ودون الإطاحة بمبدأ مجانية التقاضي وبما يستجيب لحالة التوازن ما بين تعديل جدول الرسوم وبين تحسين جودة العمل القضائي ومظاهر العدالة بالتزامن مع استمرار الحراك بذات النسق التحذيري المعلن عنه سابقا.

وبذات السياق وضمن تقدير مجلس النقابة لحالة التوازن بين إنجاح الحوار وممارسة الحق في الاحتجاج السلمي المتدرج قرر مجلس النقابة:

1. الإبقاء على تعليق العمل أمام محاكم الجنايات على اختلاف أنواعها ومحكمة جرائم الفساد ومحاكم استئناف الجزاء ومحكمة البداية بصفتها الاستئنافية الجزائية طيلة يوم الإثنين الموافق 12/ 12/2022 ويستثنى من ذلك طلبات تمديد التوقيف وإخلاءات السبيل والإجراءات المتعلقة بالمدد القانونية.
2. يبقى المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات والمستجدات.

تحريرا في 11/12/2022

مجلس نقابة المحامين/ مركز القدس

Palestinian Bar Association

Tel :2402240

Fax: 2402250

info@palestinebar.ps

www.palestinebar.ps

جانب من اختتام حملة وعيهم بتحميهم

بيان صادر عن مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين بخصوص الانتهاكات المستمرة للحق في الوصول للعدالة واستقلال القضاء

جماهير شعبنا الأبي،
زميلاتنا زملاؤنا المحامون،
تحية الحق والعروبة وبعد،

إيمانا منا في مجلس نقابة المحامين أن السبب الرئيسي لحالة الانحدار التي عصفت بالحقوق والحريات العامة واستقلال القضاء وسيادة القانون وقوضت ركائز العدالة في الحالة الفلسطينية هو غياب الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة منذ الانقسام الأسود، وأن غياب الممارسة الديمقراطية وتعطل المجلس التشريعي كسلطة مناط بها صلاحية التشريع والرقابة على أداء السلطة التنفيذية لمنعها من التعسف والتفرد في الشأن العام أدى إلى هذه الحالة الدستورية المشوهة القائمة على أنقاض القانون الأساسي، وانطلاقا من دور وواجب نقابة المحامين المقدس في الدفاع عن مبدأ سيادة القانون وحقوق الأفراد وحرياتهم العامة، يؤكد مجلس النقابة أن معالجة جذر المشكلة أولى من معالجة تداعياتها على الحالة الدستورية في الضفة والقطاع، وأن المخرج الحتمي لإعادة الاعتبار للحياة الدستورية وضمان استقلال القضاء هو الضغط الشعبي لإجراء الانتخابات العامة وفرضها بالإرادة الشعبية والاشتباك مع الاحتلال في القدس المحتلة وتحميله على المستوى الدولي مسؤولية منع إجراؤها.

ووقوفا من مجلس النقابة على مسؤولياته الجسام في حماية استقلال نقابة المحامين واستقلال العمل النقابي بشكل عام ودور نقابة المحامين على الصعيد الوطني في حماية سيادة القانون وحق المواطنين في الوصول للعدالة ومواجهة الاستهداف المباشر من السلطة التنفيذية بقصد الهيمنة عليها وسلب قرارها المستقل وإجبارها على الطاعة والإذعان للسلطة التنفيذية معاقبة لها على حراكها الأخير في مواجهة القرارات بقانون المعدلة للقوانين الإجرائية والتنفيذ، وضمن سياق وتوجه عام معلن لإنهاء العمل النقابي وتطويع النقابات المهنية تكريسا لحالة التفرد والهيمنة في إدارة الشأن العام وإطالة أمد تغييب الحياة الديمقراطية في الضفة والقطاع، فقد تداعى مجلس النقابة وبعد أن استنفذ كافة قنوات الحوار لسحب فتيل الأزمة الأخيرة المرتبطة بتعديل جدول رسوم المحاكم ومعاقبة النقابة على مواقفها الرافضة لتقويض استقلال القضاء بإلغاء مصادقة المحامين ونقابتهم على السندات العدلية كضامن قانوني لسلامة مضمون هذه السندات باعتبار ذلك من صلب عمل المحامين، إلى دعوة الكتل النقابية في نقابة المحامين والنقباء والأعضاء السابقون للتشاور ووضعهم بصورة الإجراءات المتخذة من مجلس النقابة وسماع مقترحاتهم لتصعيد المواجهة والحراك النقابي، وأمام ذلك كله، قرر مجلس النقابة ما هو آت:

أولا: دعوة ممثلي فصائل العمل الوطني والإسلامي وممثلي النقابات والمنظمات والاتحادات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني، إلى اجتماع موسع يوم الأربعاء الموافق 28/12/2022 الساعة الثانية عشر ظهرا لمناقشة توحيد الجهود لإطلاق حملة وطنية واسعة للضغط لإجراء الانتخابات العامة وأن يكون إجراؤها في القدس المحتلة عنوان اشتباك مع المحتل بالتزامن مع حملة دولية ضاغطة على الاحتلال عبر النقابات المهنية والعمالية الدولية والمنظمات الإقليمية.

ثانيا: عقد مؤتمر صحفي في ذات اليوم (الأربعاء الموافق 28/12/2022) الساعة الثانية عصرا لتلاوة البيان الختامي الذي سيصدر عن الاجتماع الموسع ودعوة كافة ممثلي وسائل الإعلام المحلية والدولية والصحفيين لتغطية وقائع المؤتمر الصحفي المذكور.

ثالثا: تعليق العمل الشامل أمام كافة المحاكم النظامية والعسكرية والتسوية وأمام النيابات العامة والعسكرية وأمام كافة المؤسسات العامة وإخلاء مقرات المحاكم من المحامين طيلة يوم الأربعاء الموافق 28/12/2022 ويستثنى من ذلك الإجراءات المتعلقة بالمواعيد والمدد القانونية.

رابعا: استمرار تعليق العمل أمام محاكم الجنايات ومحكمة جرائم الفساد والمحاكم استئناف الجزاء ومحكمة البداية الجزائية بصفتها الاستئنافية من صبيحة يوم الإثنين الموافق 26/12/2022 وحتى نهاية يوم الخميس الموافق 29/12/2022 ويستثنى منها خلال أيام الإثنين والثلاثاء والخميس طلبات تمديد التوقيف وإخلاءات السبيل والإجراءات المتعلقة بالمدد.

خامسا: سيعلن مجلس النقابة لاحقا عن سلسلة اجتماعات لمجلس النقابة في المحافظات بالتزامن مع فعاليات ميدانية ابتداءا من تاريخ 2/1/2023.

سادسا: سيبقى المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات.

المجد للمقاومة والشهداء.

مجلس نقابة المحامين/ فلسطين المحتلة
تحريرا في 24/12/2022

أزمير

مشاركة نقابة المحامين الفلسطينيين ممثلة بعضو مجلس النقابة المحامي محمد الهريني في مؤتمر حقوق الانسان {تركيا/ فلسطين} الذي نظمته نقابة المحامين في أزمير بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان الذي صادف بتاريخ 10/12/2022

مسينا-ايطاليا

بحضور نائب النقيب المحامي سعد سليم وأعضاء من مجلس النقابة تم توقيع اتفاقية توأمة ومذكرة تعاون مع نقابة المحامين في مسينا في ايطاليا وذلك في اطار تعزيز التعاون وبناء القدرات في مجال المحاكمات العادلة وحقوق الانسان، وتنظيم لقاءات تدريبية في مجال حقوق الانسان.

عاشور يستقبل القنصل الايطالي العام في مقر النقابة

رام الله

استقبل نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي سهيل عاشور وأعضاء من مجلس النقابة القنصل الإيطالي العام لدى دولة فلسطين جوزيبه فيديلي في مقر النقابة في مدينة رام الله، وبحث معه سبل تعزيز التعاون بين الجانبين.

وقدم نقيب المحامين المحامي سهيل عاشور نبذة عن نقابة المحامين الفلسطينيين ودورها في تعزيز وحماية مبدأ سيادة القانون والحريات العامة، وأكد بأن نقابة المحامين الفلسطينيين تسعى دائما لتعزيز آفاق العمل المشترك مع كافة نقابات المحامين والمؤسسات القانونية حول العالم، وأشار الى العلاقة المميزة بين النقابة ونقابات المحامين في ايطاليا منذ سنوات طويلة، بما يساهم بتطوير نقابة المحامين.

من جانبه أشار القنصل الإيطالي العام جوزيبه فيديلي أنه تابع زيارة وفد نقابة المحامين الى مدينة ميسينا الايطالية من خلال الصحف المحلية الصادرة هناك، وأكد على استعداده لدعم وتعزيز التعاون المشترك بين نقابة محامي فلسطين والنقابات الايطالية، بما يساهم بتبادل الخبرات والتطوير لدى جميع الأطراف.

تحريرا في 09/01/2023
نقابة المحامين

بيان

صادر عن نقابة المحامين الفلسطينيين

هذا بيان وبعد..

بعد الترحم على شهدائنا الأبرار، وأمام فشل كافة وسائل الحوار العقلاني وتنصل الحكومة من التفاهمات التي وقعتها نقابة المحامين مع وزير العدل كممثل للحكومة ومكلف بالحوار مع نقابة المحامين، بخصوص السندات العدلية وبخصوص تأطير المساعدة القانونية وفقا للرؤية التي تقدمت بها النقابة والتعديلات التي تم التفاهم عليها بشأن جدول رسوم المحاكم، حيث غلب مجلس النقابة مبدأ الشراكة والتكامل للوصول إلى حالة تستقر فيها العدالة ويتجنب الجميع تبعات التصعيد النقابي، وأمام إصرار مجلس القضاء الأعلى على معاقبة النقابة على حراكها الأخير وسعيه المستمر لإخضاع إرادة النقابة ولي ذراعها عبر تجفيف مواردها المالية من خلال وقف نفاذ لائحة السندات العدلية الصادر عن النقابة والمطبقة منذ العام 2009 بعد نشرها في الجريدة الرسمية استنادا للقانون الناظم لنقابة المحامين الصادر عن المجلس التشريعي المنتخب في العام 1999، وأما وقد فرضت علينا معركة استرداد الحقوق المكتسبة لنقابة المحامين المستندة للتشريعات النافذة، وهي المعركة التي سعى مجلس النقابة إلى تجنبها متيحا كافة الفرص للغة العقل أن تسود لكن دون جدوى أو صدى.

وأمام هذه الأسباب وأمام الخطر الوجودي الذي يهدد ديمومة النقابة وقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها أمام مستحقيها من زملاء وزميلات وموظفين وموظفات، وحيث لم يعد من خيار لدى مجلس النقابة إلا الذهاب إلى أقصى تصعيد نقابي دفاعا عن مكتسبات النقابة وديمومتها وكرامتها، وإيمانا من مجلس النقابة بالطاقة الكامنة لدى هيئتنا العامة بالانتصار لبقائها وكرامتها، قرر مجلس النقابة ما هو آت:

أولا: تجميد المشاركة وإلغاء أية تفاهمات مع الحكومة بخصوص تأطير المساعدة القانونية ووقف الحديث بها مع أي جهة كانت وحصر العمل بها في نقابة المحامين وفقا لأنظمة النقابة السارية تحت طائلة شطب كل زميل يقدمها دون اذن مجلس النقابة من سجل المحامين المزاولين.

ثانيا: لمواجهة الحصار المفروض على فرص العمل المتاحة للمحامين وفقا لأعمال مهنة المحاماة التي من بينها تنظيم السندات العدلية قرر مجلس النقابة عرض وقف قبول متدربين جدد في النقابة على الهيئة العامة في اجتماعها العادي القادم في نيسان من هذا العام.

ثالثا: تعليق العمل أمام محاكم الجنايات المدنية والعسكرية والمحاكم الإستئنافية الجزائية المدنية والعسكرية وأمام محكمة جرائم الفساد ومحاكم الأحداث على اختلاف درجاتها ابتداءا من صباح الخميس الموافق 12/1/2023 وحتى نهاية دوام يوم الخميس الموافق 19/1/2023 ويستثنى من التعليق إخلاءات السبيل والإجراءات القاطعة للمدد القانونية.

رابعا: تعليق العمل الشامل أمام كافة المحاكم النظامية والعسكرية والإدارية ومحاكم التسوية على اختلاف درجاتها وأمام النيابات المدنية والعسكرية والمؤسسات الرسمية دون أية استثناءات طيلة يوم الإثنين الموافق 16/1/2023.

خامسا: الإعتصام المركزي يوم الإثنين الموافق 16/1/2023 داخل وأمام مجلس القضاء الأعلى في رام الله ابتداءا من الساعة الحادية عشر صباحا.

سادسا: عقد مؤتمر صحفي في تمام الساعة الرابعة عصرا في يوم الاثنين الموافق 2023/1/16 من امام مجلس القضاء الاعلى الفلسطيني في رام الله ودعوة كافة وسائل الإعلام لتغطية وقائع المؤتمر الصحفي .

سابعا: يهيب مجلس النقابة بالزميلات والزملاء مزاولين ومتقاعدين ومتدربين للمشاركة في الإعتصام المعلن عنه أعلاه .

ثامنا : يبقى المجلس في حالة انعقاد دائم للتقييم والمتابعة.

المجد للشهداء والمقاومة.

والحرية لأسرانا الأبطال

وعاشت نقابة المحامين حامية الحقوق والحريات

مجلس نقابة المحامين

11/1/2023

رام الله

نقابة المحامين تنظم أعتصام أمام مجلس القضاء الاعلى ضمن فعاليتها النقابة المهنية بخصوص نظام الرسوم ونظام السندات العدلية

16/1/2023

بيان

صادر عن مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين بخصوص البيان المنشور على صفحة المركز الاعلامي القضائي/ مجلس القضاء الأعلى بتاريخ 19/01/2023

تحية الحق والعروبة وبعد

اطلع مجلس نقابة المحامين على البيان المنشور على صفحة المركز الاعلامي القضائي مجلس القضاء الاعلى على الفيسبوك بتاريخ اليوم الخميس الموافق 19/01/2023، والتي يحاول من خلالها تضليل الرأي العام، واظهار نقابة المحامين التي تدافع عن الحقوق والحريات العامة وحقوق منتسبيها بأنها سبب تعطيل العمل في المحاكم خلافا للحقيقة والواقع.

ان ما يحاول مجلس القضاء الاعلى تسويقه من خلال بيانه هذا يخالف الحقيقة والواقع وشهادة الحاضرين التي أكدت واقعة اعتداء الموظف على المحامي، وبدلا من زج الاتهامات والاقاويل المضللة من قبل مجلس القضاء الاعلى، بات واجبا على مجلس القضاء الأعلى أن يدرك أنه هو ورئيسه السبب المباشر لما آل اليه وضع القضاء من تدهور حاد وغير مسبوق، لا سيما لتكرار حالة الخروج عن مباديء الدستور وسيادة القانون.

ونذكر رئيس مجلس القضاء بحالة تضارب المصالح التي صاحبت تعيينه في منصبه هذا عندما اقترح تعديلات على قانون السلطة القضائية لتنطبق على نفسه، وجلس لتنسيب نفسه رئيسا لهذا المجلس القضائي الذي فشل على الدوام في ادارة الشأن القضائي وقوض اي أمل في قضاء مستقل مستقبلا.

يستهجن مجلس نقابة المحامين استجداء مجلس القضاء الاعلى مؤسسات المجتمع المدني للوقوف في مواجهة نقابة المحامين رغم ادراك المجلس أن مؤسسات المجتمع المدني الصادقة جميعها تقف خلف مطالب نقابة المحامين الرامية لحماية حقوق الانسان وحرياته.

وإن اي تحقيق يجريه مجلس القضاء الاعلى بخصوص واقعة الاعتداء على المحامي لا تثق به نقابة المحامين، وهو كما يظهر تحقيق منحاز، كما أن التحقيق الذي يجري من جهات اعتادت على الخروج عن أحكام القانون من أجل مصالحها الشخصية وتولي المناصب لا يمكن أن يكون صادقا أو مقنعا.

تحريرا في 19/01/2023

الخليل

نقابة المحامين تنظم اعتصام امام محكمة بداية الخليل ضمن فعالياتها النقابة المهنية بخصوص نظام الرسوم ونظام السندات العدلية .

نقيب المحامين يستقبل رئيسة بعثة الشرطة الأوروبية في فلسطين

رام الله 12-2-2023

- **زيارة وفد من الشرطة الاروبية لنقابة المحامين**

استقبل نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي سهيل عاشور السيدة نتاليا ابوستولوفا رئيسة بعثة الاتحاد الاوروبي وذلك في مقر النقابة برام الله .

وناقش الجانبين سبل وآليات تعزيز التعاون المستقبلي بما يخدم الجانبين، والتأكيد على استمرار الشراكة في العديد من المجالات .

14-2-2023

عاشور يستعرض التحديات التي تواجه نقابة المحامين في حراكها

خلال ورشة عمل نظمتها مؤسسة اوراق العمل التنموي والمجتمعي في رام الله

في ندوة حوارية نظمتها مؤسسة اوراق العمل التنموي والمجتمعي بتاريخ 14-شباط-2023 تحت عنوان " التنظيم والحراك النقابي في فلسطين " والتي حضر فيها ممثلين عن المؤسسات المدنية والمجتمعية ، استعرض نقيب المحامين المحامي سهيل عاشور كافة التحديات التي تواجهها النقابة في حراكها وفعالياتها، والتي تمثلت في الحراك والفعاليات الرافضة للقرارات بقانون المعدلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ، واستمراراً للحراك الحالي بما يتعلق بنظام الرسوم والسندات العدلية .

مراسم أداء اليمين القانونية

نقابة المحامين

15-2-2023

15-2-2023

نقيب المحامين يلتقي سفير المملكة المغربية

التقى نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي سهيل عاشور بسعادة سفير المملكة المغربية لدى دولة فلسطين السيد عبد الرحيم مزيان في مقر السفارة برام الله صباح اليوم بحضور نائب السفير السيد محمد المدغري ومسؤول الشؤون القنصلية والاعلام السيد شعبان بلا.

وفي مستهل اللقاء أشاد عاشور بالعلاقات والروابط العميقة التي تجمع الشعبين الفلسطيني والمغربي والمواقف الثابتة للمملكة المغربية في دعم القضية الفلسطينية.

كما استعرض زيارته الأخيرة إلى المملكة المغربية ولقائه مع نقباء هيئات المحامين، مستعرضا أوجه التعاون القائم بين نقابة محامي فلسطين وهيئات المحامين في المغرب.

من جانبه أكد السيد السفير على عمق العلاقات التي تجمع الشعبين الشقيقين المغربي والفلسطيني، كما عبر عن سعادته بالتعاون القائم بين نقابة المحامين الفلسطينيين وهيئات المحامين في المغرب.

واتفق الجانبين على تعزيز سبل التعاون بما يساهم بتعزيز العلاقات بين نقابة المحامين الفلسطينيين وهيئات المحامين في المغرب.

لقاء نقيب المحامين المحامي سهيل عاشور وعضو المجلس المحامي امجد الشلة مع سيادة الفريق الحاج اسماعيل جبر عضو اللجنة المركزية لحركة فتح مساعد القائد الاعلى لقوة الامن ومستشار الرئيس لشؤون المحافظين،وعطوفة المحافظ موفق دراغمة منسق شؤون الموظفين في شؤون الرئاسة .

بالتعاون بين نقابة المحامين الفلسطينيين والمحكمة الدستورية وجامعة الاستقلال اختتمت الدورة التدريبية حول أسس ومحددات الصيغة التشريعية والقانونية والتي استهدفت القانونيين في مؤسسات قطاع العدالة .

جانب من تكريم الطلبة المتفوقين والفائزين في مسابقة مشاريع التخرج بكلية الحقوق بجامعة القدس

هنأ نقيب المحامين المحامي سهيل عاشور الطلبة وذويهم بهذا التفوق ، متحدثًا عن دور القانون في فلسطين وأهميته في الدفاع عن حقوق وحريات الأفراد، وأشار إلى دور النقابة في الدفاع عن حقوق المواطنين خاصة في ظل القرارات الجديدة التي كانت ستفرض عليهم في الآونة الأخيرة، وتم إلغائها بجهود المحامين والنقابة.

تخريج دورة ... نظمتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بالتعاون مع نقابة المحامين

تحت عنوان "المعايير التوجيهية للمحامين في الدفاع عن الاطفال بموجب المعايير الوطنية والدولية "

بالصور

جانب من محاضرة قانون الشركات للمحامين المتدربين

امتحان القبول لدورة نيسان 2023

نقابة المحامين وصدى سوشال تناقشان الجرائم الإلكترونية ضد النساء في فلسطين

20/3/2023

لجنة المرأة وصدى سوشال يعقدان ورشة عمل بمشاركة 21 محام ومحامية حول الجرائم الإلكترونية والعنف الرقمي ضد النساء في فلسطين، وسبلً تطوير الأمان الرقمي والقانوني لهم، وبمشاركة وحدة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية في مقر لمة صحافة في مدينة البيرة.

لجنة المرأة في نقابة المحامين تكرم أمهات الشهداء في محافظات الوطن بمناسبة يوم المرأة العالمي الثامن من آذار

جانب من فعاليات لجنة المرأة بمناسبة يوم الأم

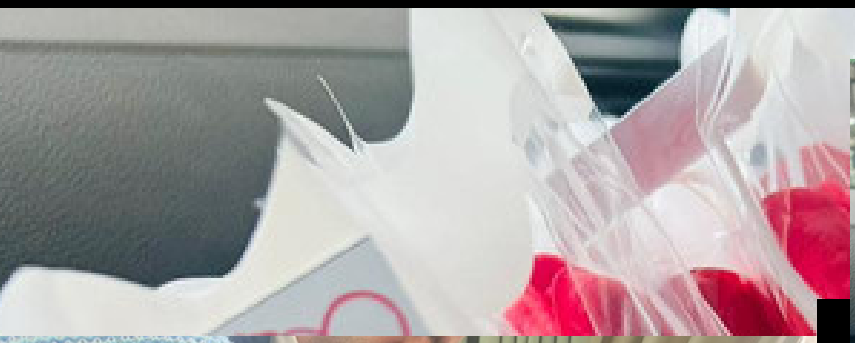

بيان

بيان للرأي العام والهيئة العامة صادر عن نقابة المحامين الفلسطينيين بخصوص وقف الفعاليات النقابية حول تعديل جدول رسوم المحاكم والسندات العدلية

جماهير شعبنا الأبي
زميلاتنا وزملائنا الأفاضل،
تحية الحق والعروبة وبعد،

يستهل مجلس النقابة بيانه بالتحية لأسرى الحرية الذين أطلقوا معركة الكرامة والأمعاء الخاوية في مواجهة جلادي العدو بالنيابة عن شعبنا، ويدعو مجلس النقابة هيئتنا العامة للانخراط في كافة الفعاليات المساندة لأسرانا حتى انتصارهم على صلف السجان وعربدته.
ويتقدم مجلس النقابة بالتهنئة لشعبنا وأمتنا الإسلامية وهيئتنا العامة ولأمهات الشهداء والأسرى ولذويهم بمناسبة حلول شهر رمضان الفضيل.
وبخصوص الفعاليات النقابية ولاحقا للتفاهمات التي التزمت بها الحكومة ومجلس القضاء الأعلى بخصوص القضايا المطلبية، والتي تكللت بإصدار نظام السندات العدلية ودعوة اللجنة الخاصة بجدول الرسوم للاجتماع هذا الأسبوع لتنسيب ملاحظات مجلس النقابة على جدول رسوم المحاكم، ويرحب مجلس النقابة بما تم الالتزام به وبجهود مشكورة من القيادة السياسية ودولة رئيس مجلس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء ومعالي وزير العدل ومجلس القضاء الاعلى والنائب العام ومؤسسات المجتمع المدني والمجلس التنسيقي للنقابات والاتحادات الشعبية والتي توجت بتشكيل اللجنة الوطنية للنهوض بقطاع العدالة.
ويؤكد مجلس النقابة على أن يده ممدودة للبناء والتعاون مع كافة مكونات قطاع العدالة وعلى رأسها مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل ويضع مجلس النقابة كافة إمكانيات النقابة للخروج بخطة تشاركية للنهوض بقطاع العدالة تضمن الالتزام بتوفير كافة متطلبات النهوض والتطوير والبنية التحتية اللازمة لمواجهة الاختناق القضائي.
ويتوجه مجلس النقابة إلى هيئته العامة بأن صمودكم والتفافكم حول مطالب نقابتكم العادلة هو الذي توج نضالها بما تم التوصل إليه وما يمثله من تلبية للحد الأدنى من مطالب تستجيب لديمومة وبقاء النقابة من جهة وتنتصر لحق المواطن في الوصول للعدالة، ويؤكد مجلس النقابة أن النضال النقابي للدفاع عن سيادة القانون وحماية حقوق منتسبي النقابة هو نضال مستمر وكلما دعت الحاجة له.
وعليه وأمام كل ذلك قرر مجلس النقابة ما يلي:
أولا: وقف الفعاليات النقابية والعودة للعمل كالمعتاد إبتداءا من صبيحة يوم الأحد الموافق 26/3/2023 واعتبار يوم الغد يوم تهيئة لتحضير الملفات والعودة للعمل.
ثانيا: يدعو مجلس النقابة كافة المحامين المزاولين والمتدربين للمشاركة والانخراط في كافة الفعاليات الوطنية المساندة لأسرانا البواسل في معركتهم الحاسمة مع جلادي العدو.

المجد للشهداء والمقاومة
مجلس نقابة المحامين
تحريرا في 22/03/2023

توقيع اتفاقية

وقع نقيب المحامين المحامي سهيل عاشور وعضو المجلس المحامي امجد الشلة والممثلة الخاصة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي السيدة ايفون هيلي اتفاقية تهدف إلى تعزيز نظام الشكاوى والتأديب في نقابة المحاميين الفلسطينين